وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة بعنوان

جدلية الامن والتنمية في العلاقات الأورو متوسطية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: العلاقات الدولية

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذة:

- الأخضري أكرم عبد الحق د-عائشة بوكليخة

السنة الجامعية 2025/2024

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين

"محمد" وعلى آله وصحبه أجمعين

سبحان الله الذي وهبنا نعمة العقل، سبحان الذي يستحق الشكر

على نعمته وحده لا شريك له، سبحان الذي جعل لنا العلم نور

وهدانا سبيل الرشاد

أما بعد :

أتقدم بالشكر والتقدير عرفانا بالجميل إلى

*الاستاذة ** عائشة بوكليخة* *على تقبلها الإشراف على هذا العمل،*

كما أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل الأساتذة و جميع عمال

الإدارة و جميع موظفي

و إلى كل من أمد لنا يد المساعدة من قريب وبعيد.

وشكرا جزيلا.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

إلى قدوتي في الحياة ورمز الاحترام والتقدير أبي الغالي الذي تعب من أجلي

إلى هدية الرحمان منال الحب والحنان إلى التي علمتني الأصول والإحترام إلى أمي الغالية.

إلى كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا وأسأل الله أن يحفظهم

إلى كل أخوتي وأخواتي

إلى كل الزملاء والزميلات

إلى كل الذين يسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي.

الأخضري أكرم عبد الحق

ملخص الدراسة :

يتناول هذا البحث جدلية العلاقة بين الأمن والتنمية في إطار العلاقات الأورومتوسطية، مركّزًا على كيفية تفاعل الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط ضمن شراكة معقدة وغير متكافئة. وقد أبرزت الدراسة أن الاتحاد الأوروبي يميل إلى تبني مقاربة أمنية في تعامله مع دول الجنوب، خاصة في قضايا الهجرة غير الشرعية، مكافحة الإرهاب، وأمن الطاقة، بينما تبقى التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول الجنوب، ومنها الجزائر، محدودة التأثير نتيجة عدم التوازن في المصالح. كما بيّنت الدراسة الترابط الجدلي بين الأمن والتنمية، موضحة أن غياب أحدهما يضعف الآخر. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج المقارن، وتوصلت إلى نتائج مهمة تدعو إلى ضرورة إعادة هيكلة الشراكة الأورومتوسطية على أساس أكثر توازنًا وندية.

الكلمات المفتاحية :

الأمن الإقليمي، التنمية المستدامة ،العلاقات الأورومتوسطية ، أمن الطاقة ، الشراكة الأورو-متوسطية

Abstract in English:

This study addresses the dialectical relationship between security and development within Euro-Mediterranean relations, focusing on how the northern and southern shores of the Mediterranean interact in a complex and often unbalanced partnership. The research highlights the European Union's tendency to prioritize a security-based approach in its dealings with southern countries, particularly concerning illegal migration, terrorism, and energy security. Meanwhile, economic, political, and social development in southern countries—such as Algeria—remains limited due to the asymmetry of interests. The study emphasizes the interdependence between security and development, demonstrating that the absence of one undermines the other. Relying on descriptive-analytical and comparative methodologies, the study concludes with key recommendations aimed at restructuring the Euro-Mediterranean partnership on a more equitable and balanced foundation.

Keywords:

Regional Security, Sustainable Development, Euro-Mediterranean Relations, Energy Security, Euro-Mediterranean Partnership

مقدمة

تشكل منطقة البحر الأبيض المتوسط فضاءً استراتيجياً ذات أهمية كبرى على المستويين الإقليمي والدولي، إذ تشكل جسرًا طبيعيًا يربط بين قارتي أوروبا وأفريقيا، كما يجمع بين ثقافات متنوعة و التقاء لمختلف الحضارات، لتأتي العلاقات الأورو–متوسطية في قلب هذا الفضاء لأهميته في السياسة الدولية، إذ يجمع بين عدة دول من ضفتين مختلفتين تطمح إلى بناء تعاون مستدام يعزز الأمن والتنمية، و في ظل تطور الظروف السياسية والاجتماعية في المنطقة، لابد من إعادة النظر في طبيعة هذه العلاقة التي تمثل جدلية حقيقية بين مفهومي الأمن والتنمية، واللذين يشكلان ركيزتين لا غنى عنهما لتحقيق الاستقرار والاستدامة في المنطقة.

مفهوم الأمن لم يعد يقتصر على البعد العسكري بمفهومه التقليدي، بل توسع ليشمل أبعادًا أخرى مثل الاقتصاد، الغذاء، الطاقة....، ما يؤكد على تعقيد العلاقة في المنطقة الأورو–متوسطية، وفي الوقت ذاته، فإن التنمية بأبعادها المختلفة تعد شرطًا أساسيًا لتوفير بيئة مستقرة قادرة على مواجهة التحديات المتزايدة التي تهدد الاستقرار في المنطقة، بدءًا من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تشكل تحديا للدول الأوروبية،و صراعات الطاقة وتأثيراتها على الأمن الإقليمي والدولي، مرورًا بالتحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

تبرز علاقة الأمن والتنمية في العلاقات الأورومتوسطية في كونهما شرطين لنجاح و استمرار العلاقات، بل يرتبطان بشكل جدلي حيث يؤثر كل منهما على الآخر بطريقة متشابكة. فغياب التنمية يؤدي إلى تفاقم ظواهر الفقر والبطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي، ما يزيد من مخاطر الهجرة غير الشرعية والتطرف والإرهاب، بينما غياب الأمن يعيق تنفيذ برامج التنمية ويقوض الجهود المبذولة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فإن الفهم العميق لهذه الجدلية يمثل ضرورة استراتيجية لتطوير أطر التعاون الأورومتوسطي التي

تركز على بناء آليات متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية والتنموية في الوقت نفسه.

انطلاقا من المؤشرات التنموية و الأمنية، تحظى الجزائر بمكانة محورية في علاقات التعاون الأورو–متوسطية، باعتبارها أكبر الدول المغاربية من حيث الكثافة السكانية و غنية بالموارد الطبيعية و الأقرب جغرافيا ما يجعل منها فاعل مهم في العلاقة بين ضفتي المتوسط،و رغم امتيازات التي تملكها الجزائر إلى أنها تواجه تحديات تنموية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي الأمر الذي أوجب دراستها ضمن سياق جدلية الأمن والتنمية أمرًا بالغ الأهمية لفهم ديناميات المنطقة وإيجاد حلول للمشكلات المشتركة،.

–أولا:إشكالية الدراسة

انطلاقا من الأهمية الأمنية و مؤشرات التنمية نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للعلاقة بين الأمن و التنمية أن تكون عاملا في إنجاح العلاقات الأورو–متوسطية في ظل التحديات المشتركة بين ضفتي المتوسط؟

و قد تم تقسيم الإشكالية إلى التساؤلات التالية:

–ما المقصود بالأمن و التنمية في المتوسط؟

– ما طبيعة التهديدات الأمنية في الفضاء الأورومتوسطي؟

– كيف يؤثر غياب التنمية على استقرار العلاقات الأورومتوسطية؟

– ما مكانة الجزائر في اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية؟

–ثانيا : الفرضيات :

الفرضية الرئيسية:

–تساهم العلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية في تعزيز الثقة والتعاون بين ضفتي المتوسط، مما يجعلها عاملاً حاسماً في إنجاح العلاقات الأورو–متوسطية في مواجهة التحديات المشتركة.

-الفرضيات الفرعية :

-يقصد بالأمن في المتوسط تحقيق الاستقرار ومكافحة التهديدات العابرة للحدود، بينما تشير التنمية إلى تعزيز الاقتصاد، التعليم، والبنى التحتية لضمان رفاه الشعوب تشمل التهديدات الأمنية في الفضاء الأورومتوسطي الإرهاب، الهجرة غير النظامية، الجريمة المنظمة، والتوترات الجيوسياسية.

-يؤدي غياب التنمية إلى تصاعد الفقر والبطالة، مما يغذي الهجرة غير الشرعية ويقوّض الثقة بين ضفتي المتوسط، ما يضعف التعاون الثنائي.

-تشغل الجزائر مكانة استراتيجية في الشراكة الأورومتوسطية بفضل موقعها الجغرافي ومواردها الطاقوية، لكنها تواجه تحديات في تفعيل بنود التنمية المشتركة.

-ثالثا:أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على:

- العلاقة الجدلية بين مفهومي الأمن والتنمية في المنطقة الأورومتوسطية، والتي باتت تشكل محورًا رئيسيًا في السياسات الإقليمية والدولية في ظل تصاعد التهديدات العابرة للحدود كالهجرة غير الشرعية، والتطرف، وأزمات الطاقة، وما تفرضه من تحديات على التعاون بين ضفتي المتوسط.

- تبرز أهمية الدراسة في تركيزها على الدور المحوري للجزائر ضمن المتوسط، بما تملكه من موقع استراتيجي وثروات طبيعية، مما يجعلها فاعلًا مهمًا في هندسة استراتيجيات الأمن والتنمية في المنطقة.

- توفر هذه الدراسة إطارًا علميًا لفهم أعمق للعوامل التي تعيق أو تدعم التعاون الأورومتوسطي، وتفتح المجال أمام مقاربات جديدة توازن بين متطلبات الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

-رابعا:أهداف الدراسة :

- تحليل طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية في الفضاء الأورومتوسطي.

- إبراز أهم التحديات الأمنية التي تواجه ضفتي المتوسط، خاصة الهجرة وأمن الطاقة.
- دراسة دور الجزائر في معادلة الأمن والتنمية ضمن التعاون الأورومتوسطي.
- تقييم مدى فعالية آليات التعاون الأورومتوسطي في تحقيق التنمية والاستقرار.

-خامسا:أسباب اختيار الدراسة :

1- الأسباب الذاتية

- تعميق الفهم حول الإشكاليات المعقدة التي تربط الأمن بالتنمية في إطار العلاقات الدولية، لا سيما في الفضاء الأورومتوسطي.

-اهتمام شخصي لمعرفة دور و مكانة الجزائر في المتوسط لبناء استراتيجيات الأمن و التنمية.

-السعي للمساهمة العلمية في النقاشات الجارية حول التعاون الأورومتوسطي من خلال دراسة تحليلية نقدية تجمع بين البُعد النظري والتطبيقي.

2- الأسباب الموضوعية

-أهمية المنطقة الأورومتوسطية كمجال استراتيجي يشهد تداخلاً متزايدًا بين القضايا الأمنية والتنموية، مما يحتم ضرورة دراستها بعمق.

-تصاعد التحديات الأمنية في الفضاء المتوسطي، كالهجرة غير الشرعية، وأزمات الطاقة، والنزاعات الإقليمية، وتأثيرها المباشر على فرص التنمية.

-محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية من منظور تكاملي في سياق العلاقات الأورو-متوسطية، خاصة في الدراسات الجزائرية والعربية.

-تقييم فعالية آليات التعاون الأورومتوسطي في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي يعرفها حوض البحر الأبيض المتوسط.

-سادسا: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتحليل العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية في إطار العلاقات الأورومتوسطية، من خلال وصف الظواهر الأمنية والتنموية القائمة، وتحليل أبعادها وتأثيراتها المتبادلة.

كما يُوظَّف المنهج المقارن عند تناول نماذج التعاون المختلفة بين ضفتي المتوسط، بغرض إبراز الفروقات والتقاطعات بين السياسات الأوروبية وسياسات دول جنوب المتوسط، خاصة الجزائر.

وقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي باعتباره مخبر للعلوم السياسية و دوره في تتبع تطور العلاقات الأورو-متوسطية، بغية فهم الخلفيات السياسية والاقتصادية التي شكلت طبيعة هذا التعاون في السياقين الإقليمي والدولي.

- سابعا: صعوبات الدراسة

- صعوبة الوصول إلى بيانات حديثة وإحصائيات دقيقة حول التعاون الأمني والتنموي في المنطقة الأورو-متوسطية.
- شُحّ المصادر العربية المتخصصة التي تناولت العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية.
- تداخل المفاهيم وتشعبها، خاصة عند تحليل البعد الأمني الذي يشمل قضايا متعددة مثل الهجرة والطاقة والإرهاب.
- الطابع السياسي الحساس لبعض القضايا، مما يجعل بعض الوثائق والمعلومات غير متاحة بسهولة.
- صعوبة الفصل بين الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في إطار التحليل، نظرًا لتداخلها وتأثيرها المتبادل.

-ثامنا أدبيات الدراسة

1 .دراسة بعنوان "العلاقات الأورومتوسطية[1] تناولت الإشكالية المتعلقة بكيفية تأثير التعاون الأمني والتنمية الاقتصادية على استقرار العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مع التركيز على إشكالية التوازن بين المصالح الأوروبية وأولويات دول الجنوب، إذ اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة نماذج متعددة من التعاون، مثل مبادرة برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية.

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن التعاون الأمني يغلب على التعاون التنموي في السياسة الأوروبية تجاه الجنوب، مما يؤثر سلبًا على استقرار المنطقة. وخلصت الدراسة إلى أن التركيز الأوروبي على البعد الأمني، خاصة مكافحة الهجرة غير الشرعية، أضعف فرص التنمية الحقيقية في الجنوب المتوسطي، داعية إلى إعادة توازن الأولويات ضمن الشراكة الأورومتوسطية.

2 .دراسة:بعنوان "دور الجزائر في الشراكة الأورومتوسطية: بين الحضور الاقتصادي والهواجس الأمنية[2] تحدثت الدراسة عن دور الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وانطلقت من إشكالية تتعلق بحدود فعالية السياسة الجزائرية في تحقيق توازن بين مصالحها التنموية ومتطلبات الشراكة الأمنية. هدفت إلى تقييم الموقع التفاوضي للجزائر ضمن الشراكة، وتحليل سياساتها في مجالات الطاقة والهجرة. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا ببيانات اقتصادية وتقارير رسمية. وارتكز على فرضية أن الجزائر تمتلك قدرات استراتيجية لكنها لم توظفها بفعالية لتعزيز موقعها ضمن الشراكة. وخلصت النتائج

[1]– عادل خضر، "العلاقات الأورومتوسطية: الأمن والتنمية في سياق الجوار الجنوبي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 210، 2017..

[2]– عبد القادر بوكروح، "دور الجزائر في الشراكة الأورومتوسطية: بين الحضور الاقتصادي والهواجس الأمنية"، مجلة رؤى استراتيجية، جامعة الجزائر 3، العدد 12، 2020.

إلى أن الجزائر مطالبة بإعادة صياغة أولوياتها التفاوضية، والتركيز على المكاسب التنموية طويلة المدى بدل التركيز الأمني المفروض من الطرف الأوروبي.

3 .دراسة: بعنوان"سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط: مقاربة أمنية أم تنموية؟"[1]هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية جوهرية مفادها: هل تتسم سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الجنوب المتوسطي بطابع أمني أكثر من كونها تنموية؟ وقد استخدمت الباحثة المنهج التحليلي النقدي لتحليل مضامين سياسات الجوار الأوروبية. وقد افترضت الدراسة أن هناك اختلالًا هيكليًا في هذه السياسات، حيث تغلب المقاربات الأمنية، خاصة في قضايا الهجرة ومكافحة الإرهاب. وأظهرت النتائج أن هناك غيابًا لتوازن حقيقي في السياسات الأوروبية، وهو ما يقوض أهداف التنمية المستدامة في دول الجنوب. وأوصت الدراسة بضرورة إدماج الفاعلين المحليين في دول الجنوب في صنع القرار المشترك لتحقيق تنمية أكثر شمولًا وعدالة.

-ثامنا: تقسيم الدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث أجزاء إذ خصص الفصل الأول لإطار المفاهيمي و النظري لمفهومي الأمن و التنمية أما الفصل الثاني فعالج الأطر المؤسساتية في العلاقات الأورومتوسطية،أما فيما يخص الجزء الأخير من الدراسة فقد تناول الأمن و التنمية في العلاقة في منطقة المتوسط من خلال التعرض لأهم المتغيرات مثل الهجرة غير شرعية و الإرهاب و ملف الطاقة .

[1]– نوال هاشمي، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط: مقاربة أمنية أم تنموية؟"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 25، 2021.

الفصل الأول التأصل المفاهيمي والنظري لمفهومي الأمن والتنمية

تمهيد :

مع التحولات المتعاقبة، والمتباينة التي شهدتها الساحة الدولية ظهرت دراسات علمية في الحقل الأمني، والتنموي، أين أثار مفهوم الأمن والتنمية جدلا واسعا بين الدارسين في حقل الدراسات الدولية سواء الأمنية أو التنموية، نظرا لصعوبة صياغة مفهوم جامع مانع متفق عليه للأمن والتنمية. وتعود أسباب إرهاصات هذا الجدل إلى إمكانية التعايش بين المفهومين، أو الترابط والتكامل بين الظاهرة الأمنية والتنموية خاصة أن تلك الدراسات أشارت إلى التعايش بين المتغيرين الأمني والتنموي.

المبحث الأول: مفهوم الأمن

لا يزال موضوع الأمن في صدارة اهتمامات الباحثين باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني، ويمنح الحياة الكريمة للفرد في كل العصور ، ذلك أن الإنسان جبل على غريزة البقاء والدفاع عن النفس، والبحث عن الأمن والاستقرار من أجل العيش بسلام دون وجود تهديد لحياته.

المطلب الأول: تعريف الأمن .

اختلفت الاتجاهات بين المفكرين، والباحثين في مجال الدراسات الأمنية في وضع تعريف جامع للأمن يحيط بجوهره، وأهدافه متضمنا أبعاده، وأنواعه ممتدا إلى ينابيعه ومصادره. [1]

أولا: الأمن في اللغة

يعرفه ابن منظور بقوله: "أمن: الأمان والأمانة بمعنى وقد آمنت فأنا أمن وآمنت غيري من الأمن والأمان[2]، والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق ضد التكذيب. يقال: آمن به قوم وكذب به قوم، فأما آمنته المتعدي فهو ضد أخفته، وفي التنزيل العزيز {وآمنهم من خوف} .

الأمن هو الطمأنينة العهد والحماية والذمة كما هو السلم، فيقال أمن الأسد أي سلم منه.[3]

الأمن والأمان إعطاء الأمنة، والأمانة ضد الخيانة، يقال أمنه الرجل أمنا وأمنه وأمانا، وآمنني، يؤمنني، إيمانا، وتقول العرب: رجل أمان إذا كان أمينا.[4]

---

[1]-- محمد غالب كرادة، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 3، 2004، ص. 19

[2]- ابن منظور، لسان العرب، بيروت، المجلد 13 ، ط ،3 ، دار صادر، بيروت، 1994، ص. 21.

[3]- المنجد في اللغة، بيروت: دار المشرق، ط 20، 1969، ص. 18.

[4]- إبراهيم شمس الدين، معجم مقاييس اللغة، بيروت: دار الكتب العلمية، المجلد (1) ، 1999، ص. 72-73.

أمن: الأمان والأمانة، بمعنى وقد آمنت فأنا آمن وأمنت غير من الأمن والأمان والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان: بمعنى التصديق ضد التكذيب. وفي التنزيل العزيز: {وامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ }، الأمن نقيض الخوف، أمن فلان يأمن أمنا الأمن: ومنه أمنة نعاسا، وإن يغشاكم النعاس أمنة منه.[1]

كما جاء لفظ الأمن في سورة يوسف : { فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَى يُوسُفَ وَاوَى إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ عَامِنِينَ } .[2] ويفيد هنا معنى الأمن الاطمئنان. وجاء مفهوم الأمن كنقيض للخوف في قوله تعالى: { وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا } .[3]

أما السنة الشريفة فقد وردت عدة أحاديث عن الأمن فجاء عنه عليه الصلاة والسلام: "من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا " . رواه الترمذي وابن ماجه، ويشير الحديث إلى مفهوم الأمن هنا إلى الطمأنينة والسعادة في الدنيا.[4]

أما من حيث الأصل اللاتيني فيشير مصطلح الأمن إلى تناقض مثير بين جذعين: "Sin" التي تعني بدون (غياب)" و "Curra" التي : : عناية أو (علاج) فيكون المصطلح المركب Sincurrant" والذي يعني بدون عناية أو غياب العلاج ولكنه يشير إلى مضمون مختلف تماما .[5]

أما قاموس أكسفورد المحيط فيشير إلى أن كلمة Security تتضمن ثلاثة معان:

1 /أمن أمان اطمئنان شيء يعطي شعورا بالأمان.

2/ أمن الدولة أو المنظمة ضد خطر التجسس أو السرقة).

---

[1]-- أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، بيروت: دار المعرفة، ط 3 ، 2008، ص- 56.

[2]- القرآن الكريم الآية 99، سورة يوسف.

[3]- القرآن الكريم، الآية 82، سورة الأنعام.

[4]- عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الأدب المفرد، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، د ط، 1955، ص84.

[5]-- بونوار بن صايم، النظريات الأمنية، مطبوعة محاضرات في مقياس النظريات الأمنية لطلبة ماستر 1 تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر) ، 2015-2016، ص10

3/ ضمان.[1]

كما ترمز في قاموس Oxford English إلى :

Security : 1/ The state of being or feeling secure, 2/ The safety of state or organization against criminal activity such safety.[2]

وتعني: حالة الشعور بالأمان للدولة أو المنظمة ضد نشاط إجرامي.

أما بالفرنسية فكلمة الأمن أو Sécurité تعني:

Sécurité : Absence ou probilité réduite de risque d'accidents corporel.[3]

وتعني: غياب أو انخفاض احتمالية التعرض لإصابة جسدية.[4]

يعرفه المعجم السياسي بأنه : 1/ "إما أن يكون : الإجراءات التي يتخذها المقر لحماية نفسه من التجسس أو الترصد أو التخريب أو المباغتة. 2/ الحالة الناجمة عن إيجاد وإدامة الإجراءات الحمايوية تجاه الأعمال أو التأثيرات المعادية. 3/ الجزء الوقائي من نشاط مكافحة الاستخبارات ويشمل أمن الأشخاص والمعلومات والمنشآت والمواد العائدة للدولة".[5]

كما تعرفه الموسوعات الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية بأنه: "حماية الأمة من الخطر والقهر والاعتداء عليها من قبل أية قوة أجنبية خارجية، حيث يستخدم المجتمع أي تصرف يساعده على حماية نفسه وحفظ بقائه".

---

[1]– محمد بدوي، قاموس أكسفورد المحيط (انجليزي–عربي)، د ط، بيروت أكاديميا أنترناشيونال للنشر والطباعة،1996، ص. 961.

[2] – Judy Persail, Oxford Dictionary, Edition Thenth, 2002, p 1296.

[3] – Jean Paul Roy, Le dictionnaire professionnel du BTP, Tirage 02, Paris, 2001, p 605.

[4]– وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط 1 ، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص. 46

[5]– هايل عبد الله طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، ط 1 ، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص65.

أما معجم في القانون الدولي المعاصر لمؤلفه "عمر سعد الله" جاء فيه بأن الأمن هو: "من وجهة دائرة المعارف البريطانية الأمن يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".[1]

أما قاموس السياسة والمؤسسات السياسية فيبين أن الأمن يظهر في العلوم الاجتماعية بصفته إحساسا وتصورا ، وكإرادة للحد من تهديد ما أي نية عدائية تصدر عن عامل خارجي ويقصد بالأمن في المنظور الإسلامي: "حالة ليس فيها أي قلق أو تهديد أو شعور بالخوف من أي كان". من الناحية التاريخية يعود استخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع، والتوازن. ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947، ومنذ ذلك التاريخ انتشر مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة الظروف المحلية، الإقليمية والدولية[2].

من خلال التعريفات الواردة في المعاجم والقواميس السياسية يظهر أن هناك إجماع حول مفهوم الأمن كونه يتعلق بأمن الدولة وحمايتها من أي تهديد خارجي. كما اتفقت التعاريف على أن مصطلح الأمن يشير إلى الشعور بالأمان والسلامة والطمأنينة.

ثانيا : التعريف الاصطلاحي للأمن

تعددت التصورات والأطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه فكل له تصوره المختلف عن الآخر حول المفهوم نظرا لاختلاف البيئة الأمنية للمفكرين، واختلاف، وتجدد التهديدات الأمنية. وللتعرف على دلالة المصطلح، وطبيعة الاختلاف بين هؤلاء المفكرين تم وضع مجموعة من التعاريف حول مصطلح الأمن.

[1]– هرميه وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص 77.

[2]–عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر ، ط 2 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص. 74.

يعرفه باري" "بوزان Barry BUZAN" بأن : "في حالة الأمن يتضمن النقاش الإحالة لموضوع التهديد، وفي سياق النظام الدولي يشير مفهوم الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على المحافظة على استقلالية هويتها وسلامتها الوظيفية". [1]

أشار "والثر ليبمان" "Walter Lippman" إلى الأمن من خلال : "أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة – لو تعرضت للتحدي – على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه". [2]

يبين "عامر مصباح" بأن الأمن هو: "امن" أحد الأطراف متوقف على عدم قيام الآخرين بتهديده ولتحقيق ذلك يجب أن يمتلك القوة لردع الآخرين عن تهديده .

أيضا يعرف الأمن على أنه : "حصيلة عدة إجراءات وتدابير تربوية ووقائية وعقابية تدين بها الأمن ولا تتناقض أو تتعارض مع المصالح أو المقاصد المعتبرة .

الأمن هو : قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية للعنف وكذلك جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف".

الأمن هو: "اطمئنان الفرد على دينه ونفسه وعقله وأهله وماله وكل حقوقه في الوقت الآتي، أو مما هو آت في داخل بلاده وخارجها من العدو وغيره". [3]

إذن يمكن القول أن الأمن كمفهوم اصطلاحي يستوجب الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمعات التي تكون عرضة للتهديد، وأن القدرات العسكرية للدولة هي الكفيلة بردع أي تهديد مما يوحي بارتباط الأمن بالقدرة العسكرية للدولة.

---

[1]– أحمد فريجة، لدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (04) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة (الجزائر) 2016، ص.159.

[2]– عامر مصباح المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، الجزائر : دار الكتاب الحديث، ط 1 ، 2013 ، ص358

[3]– محسن العجمي بن عيسى الأمن والتنمية الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2014، ص. 13.

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن

بعد انتهاء عهد الثنائية القطبية الدولية ظهر مفهوم الأمن بأبعاد ومستويات متعددة.

أولا :أبعاد الأمن التقليدي.

صنفت مدرسة كوبنهاجن خمسة أبعاد لمفهوم الأمن إذ قسم "باري" "بوزان الأمن إلى خمسة أقسام: الأمن السياسي الأمن العسكري الأمن الاقتصادي الأمن الاجتماعي والأمن البيئي[1]. إلا أنه بعد التوسع في المفهوم أضاف تقرير الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الصادر سنة 1994 بعض الأبعاد لمفهوم الأمن الإنساني:[2]

1/البعد السياسي: يتمثل البعد السياسي في الحفاظ على كيان الدولة وهو ذو شقين داخلي وخارجي؛ فالشق الداخلي يتعلق بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي، والوحدة الوطنية، أما الشق الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها، ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. فالبعد السياسي هو ذلك البعد الذي تحكمه مجموعة من المبادئ الإستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقيتها . كما أن البعد السياسي يعني الاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منه شرعيتها.[3]

2 /البعد العسكري: يشير البعد العسكري إلى قدرة الدول على القيام بهجمات مسلحة ضد الدول الأخرى مع القدرة على مواجهة الهجوم المسلح لمنع الدول المعتدية، وردعها، وتصور نواياها.

---

[1] – Barry Buzan, People States and Fear, The National Security Problem in International Relation, Wheatsheaf Books LTD, Brighton, 1983, P19.

[2]– بوزنادة معمر، ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، د ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س، ص. 20.

[3]– حنان بن عبد الرزاق، ، "تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة النموذج الإسباني 1936 ،"أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)، 2016/ 2017، ص. 20.

3/ البعد الاقتصادي: يشمل الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدول؛ وذلك بمنحها ثقلا سياسيا على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع. في سياق ذلك يشير "باري بوزان أنه : "من المهم جدا تأكيد الترابط بين كل من الأمن الاقتصادي والأمن العسكري من حيث الأهمية، ومن السهل كذلك معرفة مدى تبعية الأمن العسكري للأمن الاقتصادي في نقطة أساسية وهي: القيود التي تفرض على ميزانية الدفاع". فالأمن الاقتصادي يسهم في تفعيل التكامل الاقتصادي مع دول أخرى في إطار تنظيم إقليمي أو دولي.[1]

4/ البعد الاجتماعي: يشير إلى قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والهوية الوطنية، والدينية، والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها لذلك، وضمن هذا البعد أبعاد الأمن من يقع على عاتق كل دولة القضاء على مثلث الرعب (الخوف، الجوع (المرض الذي يواجهه الفرد، ولكنه لا يتحقق بعملية فوقية تفرض سلوكا معينا من قبل الدولة، بل هو عملية مشتركة بين أبناء المجتمع الواحد والمسؤولين عنه؛ فالتعاون بين السلطة وأفراد المجتمع يعد شرطا أساسيا لتحقيق الأمن.

5/ البعد البيئي: يشير البعد البيئي للأمن على المحافظة على المحيط المحلي الحيوي أو العالمي، والكوني، والذي يعتبر عامل أساسي تتوقف عليه الأنشطة. [2]

ثانيا: أمن الفرد الأمن الإنساني

يقصد بأمن الفرد توفر الحاجات الأساسية اللازمة لقيام هذا الأخير بوظائفه الحيوية، والاجتماعية كعضو في المجتمع، أما حاجاته الأساسية؛ فمنها ما هو فيزيولوجي ومنها ما هو معنوي. في المقابل يرتبط أمن الفرد بحمايته من أية أخطار تهدد حياته، وممتلكاته، وأسرته ضمن هذا السياق تشير المادة الثالثة (03) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى

[1]– عبد المعطي زكي، مرجع سبق ذكره، ص. 04.

[2]– عبد المعطي زكي ، مرجع سبق ذكره، ص.07

أنه: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية، وسلامة شخصه " .[1] وكذا الحصول على الخدمات العامة في مقدمتها التعليم والصحة.

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش حول الأمن الإنساني مع "محبوب الحق" وزير المالية الباكستاني السابق، والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" الذي أكد أن . الأمن يجب محور ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة تتصدرها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات، ووجود نظام عالمي غير عادل؛ وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

ومع صدور تقرير التنمية البشرية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لعام 1994 الذي تأكد فيه أن ثمة تهديدات جديدة يجب أخذها بالحسبان وإيجاد آليات مناسبة لها. فمفهوم الأمن يجب أن يتغير سواء من حيث مضمونه بالانتقال من الأمن الذي يركز على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يركز على أمن الأفراد. وجاءت المضامين الحديثة للأمن عام 1994 كالآتي:

1 /الأمن السياسي: يشير الأمن السياسي إلى عنصر هام في حياة الأفراد وذلك بأن يكونوا قادرين على العيش في مجتمع يكرم حقوقهم الإنسانية الأساسية كاحترام الحريات والحقوق، ويتطلب تحقيق الأمن السياسي تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

2 /الأمن الاقتصادي يتطلب أن يكون للفرد دخلا أساسيا مضمونا من العمل الإنتاجي الذي يضمن له الحياة الكريمة.

3/ الأمن المجتمعي: معظم الأفراد يستمدون أمنهم من عضويتهم في أسرة أو مجتمع، أو جماعة عرقية توفر وتضمن للأفراد هويتهم ومجموعة من القيم.[2]

[1]– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2017 المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

[2]– خولة يوسف، أمل يازجي، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 ، العدد ،02 جامعة دمشق دمشق ، 2012، ص. 526.

4 /الأمن الغذائي: ويعني أن جميع الناس يتمتعون في كل الأوقات بالحصول على الغذاء الأساسي ويتطلب ذلك؛ توفر الغذاء بسهولة عن طريق شرائه، أو من خلال الاستفادة من نظام توزيع الأغذية العام في الدول.

5/ الأمن الصحي: هو حماية الأشخاص من الأمراض خاصة المعدية منها، وقد أشار التقرير الأمم إلى مجموعة من التهديدات للأمن الصحي للأفراد والتي غالبا ما تتواجد في المناطق الريفية كمرض الكوليرا والملاريا والإيدز، حيث تتواجد الأقليات العرقية، كما أشار إلى التهديدات المتواجدة في المناطق الصناعية التي تتسبب في الأمراض التنفسية كالتلوث.

6 /الأمن الشخصي: يعتبر الأمن الشخصي أمر حيوي للغاية، وأول مظاهر الأمن الإنساني؛ ويشمل التهديدات التي تصيب الأفراد في أمنهم الشخصي، كالتعذيب، الحروب، التوتر العرقي، الانتحار، تعاطي المخدرات، العنف الموجه ضد الأطفال، عمالة الأطفال. كما أشار التقرير الأممي إلى أن الأشخاص الذين يعيشون في بيئة فقيرة أكثر تعرضا للتهديد ضد أمنهم الشخصي.

7/ الأمن البيئي: يشير إلى تلافي الأخطار البيئية سواء على مستوى تدهور النظام البيئي المحلي أو العالمي، كالكوارث الطبيعية (الفيضانات، الأعاصير الزلازل، والتصنيع المكثف، النمو السكاني السريع.

المطلب الثالث : النظريات التحليلية للأمن .

أولا :النظرية الواقعية والواقعية الجديدة.

يعتبر الاتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزا كبيرا من دراساتها للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لفهم "ظاهرة الأمن"[1]، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات

[1]– طويل نسيمة، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة المرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقت الدولية، جامعة باتنة الجزائر) 2010، ص37

الدولية تقوم على أساس عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية[1]، وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقتها لتحصيل القوة وكل دولة تسعى لتحسين قدرتها وتنظر للدول الأخرى كنهديد، حيث اتخذت الواقعية من الدولة وحدة تحليلية في العلاقات الدولية ولبناء المقاربات الأمنية الهادفة لإظهار كيفية محافظة الدولة على أمنها واستقرارها في عالم فوضوي و غير مستقر، فيتمثل موضوع المقاربات التقليدية في الدولة في كيفية تأمين بقائها من التهديدات على سيادتها إلى وحدة ترابها". [2]

ويربط الافتراض الواقعي الدولاتي في بقاء الأمن في إطاره الوطني الضيق National Security ويركز فقط على حماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية وبما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى Anarchy أي غياب سلطة عليا تنظمه وتهيكله وقواعد قانونية تحمي الدول من الاعتداءات الخارجية فإن الدول مضطرة للاعتماد على نفسها self Help باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها، أي أن الواقعية لا تعتبر الدولة كفاعل و وحيد في العلاقات الدولية فقط، وإنما أيضا الفاعل الوحيد القادر على تحقيق الاستقرار الدولي والأمن الداخلي، وهذا ما عليه " كينث ولتز "kwoltz أنه في ظل فوضى النظام الدولي يصبح الأمن هو الهدف الأسمى للدولة وستقوم بالبحث عن أهداف أخرى مثل القوة، الهدوء و الطمأنينة .[3]

[1]– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي لأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي، الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع،2005، ص 13.

[2] – elke krahmann, << security: collective good or commodity » european journal of international relation, 2008, 380.

[3] – David Dominique, sécurité l'après new York paris presses des science politique 2002 p38

وعليه فان الأمن من منظوره الواقعي هو كيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها واستقرارها واستقلالها السياسي ويقتصر الأمن على حدود الدولة القومية واعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية و ذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي.[1]

ولقد اتفق الواقعيون على أن الأمن هو الهدف الدائم للسياسة الخارجية للدول رغم أنهم اختلفوا في أهمية مقارنته بالأهداف الأخرى كالقوة والثروة...الخ فيرى "أرنولد وولفرز" Arnold Wolfers ليست كل الأم تجعل القيم الأخرى تابعة للأمن، حتى و إن اهتمت وفي أغلب الوقت وهذا من حقها بأمنها وقبلت بتقديم التنازلات لدعم نفسها. وبعد أن أثبتت الحربين العالميتين الأول والثانية أن القوة هي المفسر للعلاقات الدولية، هيمنت الواقعية في تفسير الظاهرة الأمنية خاصة وقد ارتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأمن القومي وكذلك من منطلق أن الأمن ملائم للعلاقة بين الدول فقط وان ضمانه مرتبط ببناء توازنات عسكرية سواء كانت تقليدية أو نووية، وهذا ما يضمن القضاء على مصادر التهديد، إذن حسب الواقعيين أن الأخطار العسكرية أهم تهديد لأمن الدولة وخاصة التهديدات الخارجية وعليه فإن الدراسات الأمنية حسب" والتز يجب أن تركز على دراسة التهديدات واستعمال ومراقبة القوة العسكرية وإبقاء الأمن في نطاق دولاتي – عسكري من خلال استعمال الوسائل التقليدية.

ويؤكد هذا الطرح "هانس مورغانثو" الذي يعرف بأب الفكر الواقعي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا يتضح أن الأمن حسب الواقعيين قد ارتبط بالقوة العسكرية نتيجة لما شهدته تلك الفترة من سباق نحو التسلح واستخدام القوة العسكرية.

وعليه فإن أمن الدولة مرتبط بمصلحتها الوطنية على اعتبار أن ظروف الحرب الباردة جعلت الدراسات في ميدان الأمن حبيسة المنظور الواقعي فالمفكر "والتر ليبمان" Walter Lippmann يرى أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر

[1]-- كبابي صليحة الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث: مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009، ص ص214.215.

التضحية بالقيم الأساسية، إذ كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في كهذه.[1]

ويتضح من خلال هذا التعريف للأمن أن الأمة أو الدولة إذا أرادت أن تحافظ على أمنها فيجب عليها الحفاظ على القيم الأساسية لوجودها وبالتالي فإن أنصار الاتجاه الواقعي لا يؤمن بغير المصلحة القومية وأحادية الجانب للدول ، والأمن حسبهم هو تعزيز القدرات العسكرية وزيادة التسلح للدول وإلى جانب كل هذا عدم ترك الآخرين من تعزيز قدراتهم العسكرية." [2]

كل الدول من الحصول على القوة وهو ناتج عن شعور كل طرف بالأمن ونرى أن سعي وبالتهديد من الطرف الآخر، وحينها نكون أمام ما يسمى بمعضلة أمنية Security Dilemma والتي تحدث عنها جون هارتز John Hartz بقوله" أنه مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلبات الأمنية، بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات بزيادة تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطر محتملا".

وعليه فقد دعي كل من ستيفن وولت Stephen Walt وجاك سنايدر Jack Snyder إلى تبني استراتيجيات تحد من الشعور بالخطر والتهديد بين الدول وقد سميت بالإستراتيجية التعاونية وتقوم على تكوين لعلاقات دبلوماسية خاصة بين القوى لتحقيق الأمن والاستقرار والحد من التهديدات ضدها ويصنف دعاة هذا الطرح بالواقعية الدفاعية، حيث أنه من الممكن تحقيق المعضلة الأمنية عبر المزيد من التعاون بين الدول، هذه الأخيرة التي

[1]– سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية "معضلة التطبيق في العالم العربي" الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العد 196، ص 10.

[2]– قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص ص 12،13.

تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح وهو ما عبر عنه باري بوزان بالفوضى الناضجةMature Anarchy .[1]

وبسبب تنامي ما أحدثته الثورة السلوكية في مجال العلوم الاجتماعية وزيادة الانتقادات لافتراضات الواقعية التقليدية ليبرز تيار تجديدي له رؤيا في تفسير واقع السياسة الدولية وتسمى بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية، حيث يركز أنصار هذا التيار على أساس بنية النظام الدولي وهذا ما جسده "كنيت والتز" في قوله " نظر لكون بنية النظام الدولي فوضوية في كل أبعاده التنظيمية سواء سياسيا أو اقتصاديا واجتماعيا فإن البؤرة الطبيعية لقضايا الأمن هي الوحدات وبما أن الدولة هي الوحدة المسيطرة فإن الأمن القومي هو القضية المركزية، فإن النظام الدولي ذو سيادة مهيكل سياسيا كنظام فوضوي وتفرض هذه البنية الفوضوية المنافسة وظروف مبدأ كل لنفسه لوجود الدول وبدأ الحراك التوسعي على الصعيد النظري بنشر "باري بوزان" لكتابه الذي يناقش فيه فكرة توسيع مفهوم الأمن إلى ما بعد القطاع العسكري ليشمل القطاعات السياسية والاقتصادية والبيئية، ولكن ورغم دعوة بوزان التي تعتبر الاكثر تنظيما لتوسيع مفهوم الأمن إلى انه ظل وفيا لنموذج مركزية الدولة عندما رأى أن سباق الفوضوية يفرض علينا اعتبار الدولة هي المرجع الرئيسي للأمن، وبذلك كما أشار "ستيف سميث" Steve Smith يكون قد اكتفى بتقديم تفسير " واقعي جديد" متطور للأمن.

وفي هذا الإطار تمت عدة محاولات لتوسيع المفهوم التقليدي للأمن وممثلة في أعمال مجموعة من الباحثين " ريتشارد أولمان" الذي مثل نقطة بداية عام 1983 في كتابه " إعادة تعريف الأمن الدولي" الذي أكد على التصور الخاطئ للواقعية في نظريتها للعالم فبسبب تركيز الدولة على العامل العسكري حسب النظرة الواقعية تجاهلت العوامل الأخرى،

[1]-- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص419.

وفي بعض الأحيان هذه التهديدات متساوية الخطر مع القوة العسكرية كالفقر مثلا.[1] أما "جيسيكا توشمان" فإن لها رؤية مماثلة لهذا الطرح حيث ترى في كتابها" إعادة تعريف الأمن " بأنه لابد من توسيع مفهوم الأمن ليشمل مجالات أخرى كالتأثيرات السلبية للتكنولوجيا على البيئة، أما "دافيد بالدوين" فإنه يدعو إلى التركيز على الأزمات الاقتصادية والتضخم بدلا من التركيز على الأمن الدولاتي كمرجعية أساسية لتحديد مفهوم الأمن وهذا ما أنطلقت منه "كرولين طوماس" في كتابها "بحوث الأمن في العالم الثالث" الصادر عام 1987 التي أكدت على بعد واسع للأمن وهو الأمن الاقتصادي خصت به دول العالم الثالث التي ترى فيها أنها دول غير أمنة فهي معرضة للاهتزازات بشكل مستمر ، فمبدئيا هي دول مستقلة إلا أنها أمام وضع اقتصادي وسياسي متخلف .

أما "باري بوزان" فانه يرى بأن الأخطار التي أصبحت تأتي من داخل الدول أو مصدرها يكون داخلي هي أكبر من تلك التي تأتي من الخارج وهي ما عرفها بوزان بالواقعية الأثنية."[2]

ثانيا: النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة

لقد مثل الفكر الواقعي لعقود من الزمن المنهج المناسب لدراسة العلاقات الدولية،حيث الحصر مفهوم الأمن في العنصر الدولاتي وبينت عليه عدة نقاشات سادة تلك الفترة، ولكن مع بداية التسعينات من القرن الماضي مع اجتهاد مجموعة من المنظرين في حقل الدراسات الأمنية إرثو أنه لا بد من إخراج هذا المفهوم إلى أبعد من النظرة الدولاتية،وتعتبر الدراسات الرائدة لباري بوزان نقطة تحول في حقل الدراسات الأمنية وذلك

[1] – جويدة حمزاوي، التصور لامني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، .ص21

[2] – Wolfram Lacher, «< actually existing security: the political economy of the saharan threat », security « dialogue, 2008, p 385.

بتوسع دائرة التهديدات ليتجاوز البعد العسكري الذي يعتبر العامل الأساسي من وجهة نظر الواقعيين.

ويرى بوزان أن التهديدات ذات الطبيعة العسكرية كتهديدات الهجوم والاجتياح . طرف دولة ضد أخرى تعتبر الانشغال الأساسي للحكومات ولكن من المهم في نفس الوقت التاكيد بأن الأمن الوطني يمكن أن يدعم في قطاعات أخرى مثل القطاع الاقتصادي والسياسي والبيئي والثقافي...الخ.

وقد جاءت النظرية الليبرالية على أثر الانتقادات التي وجهت للطرح الواقعي، فالدولة لديهم ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بحيث يحدد مفهوم الأمن اعتمادا على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسساتية من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط فواعل ومؤسسات ضمن وعبر الدول.[1]

أ –**الليبرالية البنيوية:** يرى أنصار هذا الطرح أن بداية الاستقرار الدولي يبدأ من المجتمعات المحلية بان تتحول الجمعات المكونة لهذه المجتمعات إلى السبيل السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات بالاعتماد على الآليات الاقتصادية والسياسية بدلا من القوة في التعبير عن الحاجات والأهداف والإرادات السلوكية، هذا المستوى الأولي من السلم سوف يتطور إلى المستويات الدولية عندما تعمم التجربة في الدول وتنتشر الديمقراطيات وتصبح مثل هذه الديمقراطيات تفضل الطرق السلمية في التعامل مع القضايا الدولية والتفاعل مع الفواعل الأخرى بدلا من الاعتماد على القوة ، لقد ظهرت جليا فكرة السلم الديمقراطي في ثمانينات القرن الماضي موضحة أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن والأمن الدولي واكد على هذه الفكرة كل من مايكل دويل Micheal Doyle وبروس روست Bruce Russet حيث أشار "دويل" إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة للاتجاه

[1]– عامر مصباح ، ، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية ، الجزائر ، دار الكتاب الحديث، 2011، ص95

(الميل للسلام) الذي يميز الدول الديمقراطية وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق.[1]

ب –الليبرالية المؤسساتية

ولكن مع مطلع تسعينات القرن الماضي انطلقت العديد من التعديلات الجديدة على القواعد المنهجية لليبرالية معتمدة بشكل واضح على ميكانيزم التفاعل بين الفاعلين الجدد والنظام الدولي والذي تمثل ببدء دول أوروبا الغربية بعقد معاهدة الاتحاد الأوروبي عام 1992 وانهيار الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية واتجاهها لتبني القيم الرأسمالية الغربية وظهور الصين كدولة صاعدة تجتذب الاستثمارات الرأسمالية بشكل كبير جدا في ظل تنامي القدرة التجارية والمالية للشركات المتعددة الجنسيات في الوقت الذي اتضح فيه غياب الاستقطاب الدولي من مستوى التفاعل العمودي إلى التفاعل الأفقي ، كل هذه البوادر أسست لظهور رؤية جديدة داخل الفكر الليبرالي كاستجابة للتغييرات الطارئة على واقع العلاقات الدولية، فقد ظهرت الليبرالية المؤسساتية بسبب تنامي ظاهرة العولمة وتراجع فعالية الدول كوحدات تحليل أساسية في العلاقات الدولية والأدوار التي أصبحت تضطلع بها المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والثورة التكنولوجية القائمة على المعلومات والاتصال وتكيف الاعتماد المتبادل، وأصبحت تتطلب أنساق فكرية ومفاهيمية جديدة غير التقليدية (التي أمست عاجزة عن تحليل وتفسير التغيرات والأحداث الجديدة الشاخصة في الواقع الدولي) تتماشى مع طبيعة التحولات ورصد أسبابها وبالتالي تداعياتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[2]

[1]– محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 01، 2015، ص 107.

[2]– بلخثير نجية، التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تلمسان، الجزائر 2011 .ص21

فقد ظهرت للرد على الواقعية الجديدة التي تزعمها "كينث والتر" ويعتمد أصحاب الطرح الجديد أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول بفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة وأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار ويرى كيوهان KEOHANE ومارتن MARTIN " أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات اكثر موثوقية واقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل" فالمؤسسات تساهم في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول.

ثالثا: مدرسة كوبنهاجن (القطاعات الجديدة للأمن).

لقد كان لنهاية الحرب الباردة تأثير بالغ على الدراسات الأمنية حيث أثبتت فشل أو محدودية التصورات التقليدية المتمثلة أساسا في التصوير الواقعي المرتكز على أمن الدولة والذي يتحقق بالقوة العسكرية، ولكن مع بروز تهديدات جديدة صادرة في أغلب الأحيان من داخل الدولة لم تعد القوة العسكرية وحدها تكفي ولم تعد الدولة من يجب أن تؤمن بل صارت وظيفتها تأمين الفرد وهذا ما حاولت نظرية كوبنهاجن تفسيره في إطار طرح الأمن المجتمعي.[1] إن تجديد الدراسات الأمنية الذي انفرد به باري بوزان ينطلق من عدم اقتناع، وكذا الحاجة إلى تكييف النظرية مع حقيقة و واقع العالم المعاصر فتحول هذا الانفراد إلى عمل إبداع واستحواذ، حيث مهدا الطريق للدراسات النقدية للأمن بداية من ثمانينات القرن الماضي، كون الانطولوجيا الموسعة للأمن أصبحت لا مناص منها، حيث أن فكرة بقاء الدولة لم تعد مبنية على تهديد الفواعل العسكرية، لكن أصبح لزاما إدماج اعتبارات أخرى اقتصادية، سياسية، بيئية ومجتمعية[2].

---

[1]– وصفى محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 01، 2015، (ب م ن) ، ص 110.

[2]– قسوم سليم الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية : دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, تخصص: الاستراتيجيات والمستقبليات جامعة الجزائر 3، 2010، ص 106.

المبحث الثاني : مفهوم التنمية .

المطلب الاول: تعريف التنمية

نشأت ظاهرة التنمية مع نشأة المجتمع البشري، غير أنها لم تحظ بأهمية كبيرة من البحث، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، نظرا لأن المجتمع الدولي انقسم إلى دول فقيرة وأخرى غنية.

أولا: التنمية لغة

يشير ابن منظور في معجم لسان العرب إلى الفعل نمى : النماء: الزيادة، نمى ينمي نميا ونميا ونماء: زاد وكثر، وربما قالوا ينمو نموًا. قال ابن بري : ويقال نماه الله، فيُعدّى بغير الهمزة ونماه فيعديه بالتضعيف.

وأنميت الشيء ونميته: جعلته ناميا، ونميت الشيء عن الشيء: رفعته عليه وكل شيء رفعته فقد نميته.[1] أما المنجد في اللغة فيبين أن المفهوم بكلمة تنمى –تنميا (نمي) الشيء: ارتفع من موضعه إلى موضع آخر. كما جاء في القاموس المحيط أن المصطلح نما ينمو نموا يعني : زاد و الخضاب : ازداد حمرة وسواداً، نمى ينمي نمياً ون ونماء ونمية، وأنمى ونمى و النار: رفعها وأشبع وقودها ونميته ونميّته ،رفعته وعزوته وانتمى إليه، انتسب، والبازي: ارتفع من موضعه إلى آخر .

أما في Oxford Advanced leam's dictionary يشير مصطلح التنمية إلى:

Developement The process of producting creating something new or more: advanced : a new or advanced product.

وتعني : عملية انتاج وتحول شئ جديد أو أكثر تقدما.

Dictionnaire D'économie et de sources sociale.

فمفهوم التنمية يدل على:

[1]– الفيروز أبادي، القاموس المحيط، القاهرة: دار الحديث، د ط، 2008، ص1655.

Développement : Transformation des structures démographiques économiques, et sociales qui généralement accompagnent la croissance.[1]

وتعني: التحول في الهياكل الديمغرافية الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب النمو بشكل عام.

أ-مفهوم التنمية في الإسلام

التنمية في الإسلام فقد حظي باهتمام كثير من الفقهاء المسلمين الذين أظهروا أنها ليست عملية إنتاج فحسب، وإنما هي عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع وأنها ليست عملية مادية فقط، وإنما عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الفرد وتقدمه في المجالين المادي والروحي[2]، فقد جاء بما تم التعبير عنه في الكتابات الاقتصادية الحديثة "بعمارة الأرض"، و"استثمار خيراتها"، وحاول في هذا الصدد الكتاب الإسلاميين هي اشتقاق مفهوم التنمية من خلال النصوص القرآنية التي ورد منها :

(هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ تُجِيبٌ).[3]

(وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ).[4]

(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) .[5]

والإسلام ينظر إلى الحياة الإنسانية على أساس أن المجتمع يتكون من أفراد لهم صفات فردية وعلاقات اجتماعية مما يتوجب توفير حاجات فردية وحاجات عامة:

---

[1] -- Med Cherif Ilmane, Dictionnaire d'économie et de sociale, Berti Edition, Alger, 2009, p 277.

[2]- إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم – مناهج وتطبيقات- و، د ط، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1996، ص. 64.

[3]- القرآن الكريم، سورة هود، الآية 61.

[4]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 10.

[5]- القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية 07.

الحاجات الفردية: هي التي تضمن للإنسان حياته وكرامته وقدراته على الاستمرار في عمارة الأرض، وهي الطعام والشراب واللباس والسكن والأمن.

الحاجات العامة: وهي التي تسهم في قيام مجتمع قوي من جميع النواحي الصحية والثقافية، والتربوية، والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ليؤدي دوره في هذه الحياة. كما جاء في كتاب "علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى واليه في مصر: "وليكن نظرك على عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد".

وقد اقترح "عبد الرحمن يسري أحمد" الباحث في الشأن الاقتصادي الإسلامي مفهوما جديدا للتنمية يعتقد أنه يبرز معا الناحيتين العقائدية والاقتصادية في المنظور الإسلامي حيث يقول : "التنمية تغيير هيكلي في المناخ الاقتصادي ، والاجتماعي يتيح تطبيق الشريعة الإسلامية، والتمسك بعقيدتها ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض، والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية، والأهداف غير المادية".

ب- التنمية في المعاجم والقواميس السياسية والاقتصادية

يشير معجم "القانون الدولي" لـ "عمر سعد الله" إلى مفهوم التنمية بقوله: "يعبر لفظ التنمية عن عملية تحقيق لجميع حقوق الإنسان الفردية". ويضيف "عمر سعد الله" قائلا: "أما في المجال العلمي فإن مفهوم التنمية ظهر بداية في علم الاقتصاد حيث استعمل للدلالة على مجموعة من التغيرات في مجتمع معين بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور، ومنذ ستينات القرن العشرين نفذ مصطلح التنمية إلى حقل السياسة، وظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية اتجاه الديمقراطية".[1]

[1]-- إبراهيم العسل، ، سبق ذكره، ص. 65-66.

أما معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية فيشير إلى مفهوم التنمية بأنه: "مصطلح أو مفهوم يدل على التقدم والرقي في مجال ما من خلال إتباع خطة أو برنامج لتطوير ونمو قطاع من القطاعات". من الملاحظ أن جل التعاريف التي تناولت مصطلح التنمية أشارت على أنه إلى التطور، والانتقال من حالة أدنى إلى حالة أرقى لأي ظاهرة من الظواهر الإنسانية، والاجتماعية.[1]

ثانيا: التنمية في الاصطلاح

برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية؛ حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" Adam Smith" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية – إلا على سبيل الاستثناء. فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم الاقتصادي Economic Progress، أو التقدم المالي Financial Progress.

ومن التعاريف الاصطلاحية التي تناولت مفهوم التنمية ما يلي:

يعرفها "صلاح العبد" بأنها: "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية، والمالية المتاحة".[2]

[1]-- إبراهيم العسل، ، مرجع سبق ذكره، ص. 67

[2]– صليحة مقاوسي، هند جمعوني، "نحو مقاربات نظرية لدراسة التنمية الاقتصادية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: قراءات حديثة في التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (الجزائر)، 2010، ص.03.

أما "عبد الهادي الجوهري" فيقول بأنها: "التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية، والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها، إلى حالة مرغوب الوصول إليها".

التنمية عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية، وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع، وتحسين لنوعية الحياة فيه. [1]

التنمية عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر، وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار، والتطور بما يتوافق مع احتياجاته، وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية، والفكرية.

يظل تعريف التنمية مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والنظرية السياسية والاقتصادية التي يقتنع بها صاحب التعريف، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفون التنمية بأنها : "الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج والدخل القومي". في حين يرى علماء علم الاجتماع أن التنمية: "تغيير اجتماعي مقصود، ومخطط يستهدف تغيير السلوكيات، والثقافات حتى تكون إيجابية ومنفتحة ومرنة ومنتجة..." بينما يرى علماء السياسة بأن التنمية هي: "علمية إقامة المؤسسات السياسية والتزامها بالنهج الديمقراطي، وإتاحتها مشاركة المواطنين في صنع القرارات..." أما علماء البيئة فيهتمون في تعريفهم للتنمية بالبعد البيئي، والمحافظة على البيئة من ، كافة أنواع التلوث.

[1]– عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، ط 1، لبنان: مركز أسامة دراسات الوحدة العربية، ، 2003، ص.17.

المطلب الثاني : أبعاد التنمية .

يمكن تحديد أربعة أبعاد متكاملة للتنمية لابد من مراعاتها عند ممارسة التنمية وهي كالآتي:[1]

-التنمية كعملية Process :

التنمية عبارة عن عملية ديناميكية لها أهداف مكونة من مجموعة من المراحل والخطوات المتفاعلة والمتداخلة معا. ففي هذه العملية يكون التركيز على التغييرات المتتالية التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط، إلى النمط الأكثر تعقيدا. وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية، والنفسية على الأفراد.[2]

-التنمية كمنهج Method

التنمية منهج يجب التحرك وفق اتجاهه. والمنهج هو عبارة عن مجموعة من الخطوات الفكرية، والعملية. أيضا التنمية تعتبر اتجاها نحو الفعل، وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس على عملية التتابع. فهي إذن وسيلة لتحقيق غاية.

-التنمية كبرنامج Program

أثناء تطبيق التنمية يجب التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفا في حد ذاته ، من خلال تحديد مؤشرات الآثار الناجمة عن التخلف ومحاولة وصنع الحلول والتصورات المقترحة للتخلص منه.

-التنمية كحركة Movement

تحمل التنمية معنى الالتزام وتكون التنمية موجهة نحو التقدم، وتصبح نوعا من التنظيم.[3]

---

[1]– عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط 1 ، الجزائر : المكتبة الجزائرية بوداود، 2005، ص. 46.

[2]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، ط 1، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2017، ص. 66.

[3]– مدحت أبو النصر، نفس المرجع السابق ، ص68

المطلب الثالث : النظريات التفسيرية للتنمية .

في حقل التنمية السياسية ظهرت نظريات لم تثبت صحة أي منها بصورة تامة ومقنعة، تعرض بعضها للنقد في وقت ظهورها أو بعده، وتمت مراجعة بعضها أو مناقضته من قبل أصحاب النظريات أنفسهم. من هذه النظريات نذكر : في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت النظريات الأكثر رواجا هي "نظرية التحديث" ونظرية التنمية الاقتصادية، ونظرية الثقافة السياسية ؛ وابتداء من نهاية الثمانينيات خاصة صار الحديث مركزا على "نظريات التحول الديموقراطي" وبناء الديموقراطية بوجه عام، وفي مقدمتها نظرية "الديموقراطية أولا" ونظرية "الاختيار العقلاني". وحدث هذا في ارتباط وثيق مع تطورات الوضع الدولي خاصة في العالم الثالث وفي المعسكر الاشتراكي سابقا. في ما يلي نلقي نظرة على كل من النظريات المذكورة.[1]

نظرية التحديث

هي الإطار الفكري العام لهذه النظرية يقوم على تقسيم المجتمعات إلى "مجتمعات تقليدية" المجتمعات المتخلفة ومجتمعات حديثة" هي البلدان المتطورة، والإيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة، وهو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية إلى الاشتراكية. إلى جانب هذا السياق النظري العام تتميز نظرية التحديث بسمتين هما العمومية والشمول، لأن التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده. والسمة الأخرى أن نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها على قول أصحابها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة، وتحقيق التنمية السياسية نتيجة لذلك.

[1]– رضوان زيادة " الديموقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديموقراطي"، المستقبل العربي، العدد 12 ، كانون الأول، 2006، ص 84 – 86.

في عرض هذه النظرية شدد أشهر القائلين بها وهو دافيد أبتر D. Apter، على التفريق بين التنمية والتحديث. فالتنمية تقتضي أنّ عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية، بصورة عقلانية متدرجة تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل متتالية تختلف فيما بينها من حيث مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية السائدة في كل منها إلى أن تبلغ الطور الأخير، طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث، يكون فيه بفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي انتماء الأفراد غير معتمد فقط على العلاقة بوسائل الإنتاج، بل تحدده أيضا الإقامة وأساليب الترفيه والتسلية والقيم المادية الاستهلاكية والمعنوية الأخلاقية، وبصفة عامة سلسلة من "مصالح" مرتبطة بالمراكز الاجتماعية تؤدي إلى تشكيل مجموعات مصلحية متخصصة. يتجه الوعي الطبقي نحو الزوال ويسود "نظام وظيفي" أو "مهني" تكون فيه النخب مجتمعة بـ "مركز وظيفي متخصص تحدده الكفاءات والتعليم والتربية ونوعية التكوين والقيم المرتبطة بكل هذا، وهي كلها من خصائص الحداثة.[1]

أما التحديث السياسي فهو عند أنصار المذهب التنموي "نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية... والمؤسسات كالمدارس والمستشفيات والشركات مثلا إلى مجتمعات غير صناعية". ومقتضى التحديث في هذه النظرية أنه "تحت تأثير مجتمع صناعي تظهر أدوار اجتماعية في مجتمع غير صناعي".[2] هذه الأدوار أنتجها المجتمع الصناعي واستوردتها المجتمعات السائرة في طريق التحديث. في هذه الأخيرة تقوم الأدوار والمؤسسات المستوردة بدور تجديدي ريادي استراتيجي، وتكمن أهميتها الاستراتيجية في أنها آتية من عالم خارجي متطور ولأن المجتمع غير المتطور بحاجة إليها لتحقيق تنميته.

[1]– حواس أمين. المؤسسات والنمو الاقتصادي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (2015)، ص81

[2]– حواس أمين، نفس المرجع السابق ، ص83

في عملية التنمية هناك انتقال تدريجي، وأدوار المجتمع الحديث ومؤسساته تأتي بعد سلسلة من الأطوار أما في عملية التحديث فهناك حرق المراحل حيث تصير هذه الأدوار مهيمنة ومتقدمة على تطور قوى الإنتاج وعلى التنمية المادية للمجتمع، ومع ذلك فهي بنظر القائلين بها مفيدة وضرورية لأنها حاملة للتجديد والانتقال إلى الحداثة. انطلاقا من هذا التصور رأى دافيد أبتر في الاستعمار قوة تحديثية" و"نموذجا صار التحديث اسطته كونيا".

بعد استقلال المستعمرات ودخول العالم الثالث مرحلة التنمية، ليس سرا أن في هذه النظرية دعوة إلى التصنيع وتوسيع التعاون التقني والثقافي وبشكل عام تكثيف الوجود الغربي في هذه البلدان باعتباره ضروريا للمجتمعات "التقليدية" السائرة في طريق التصنيع والنمو الاقتصادي، وكذلك التحديث الاجتماعي والسياسي على ما أعلنه أصحاب النظرية.[1]

بعد عقود من التصنيع والبرامج التنموية، و"نقل التكنولوجيا" و"المساعدة التقنية" وطواف المتعاقدين التقنيين الأجانب في البلدان النامية، ودفعات الطلبة من هذه للتكوين في البلدان المتطورة، حصيلة التحديث ؟ لاشك أن أثره في نقل المجتمع باتجاه الحداثة يختلف من بلد إلى آخر وأن تقدير حجم التحديث الحاصل في كل بلد يحتاج إلى دراسات خاصة بكل منها، لكن بوجه الإجمال لا نظن أن أحدا باستطاعته أن يقول إن التحديث قد حقق التنمية الاجتماعية والسياسية في البلدان غير المتطورة. في البلدان العربية على وجه الخصوص لم تتأثر الأنظمة السياسية بالتحديث ولم تحدث فيها التنمية السياسية بأي وجه من الوجوه.

مدرسة الثقافة السياسية:

أشهر الباحثين وواضعي مقولات هذه المدرسة غابرييل ألموند المنتمي في الوقت نفسه إلى المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية. يعتقد ألموند أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاثة جوانب، جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب شعوري يخص

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية اجتاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية. (1999 ،)، ص78

التعلق الشخصي بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشمل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية. ومنه يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها عند هذا المنظر مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية. وهناك تعريف آخر أشمل وأوجز مفاده أن الثقافة السياسية هي "الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء". يعود تاريخ هذه المدرسة إلى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي لما قام ألموند وفيربا في فترة 1958 1963 بتحقيق شمل خمسة بلدان هي أمريكا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك، وسئل فيه 5000 شخص. كان موضوع الدراسة في الحقيقة البحث في الثقافة "المدنية" تحديدا وليس الثقافة السياسية عامة، يعني دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديموقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديموقراطية أو تعرقلها، بخلفية أن الهدف المثالي هو الديموقراطية الأمريكية والبريطانية.[1]

من أجل القيام بالمهمة كان لابد من إعداد نظري سابق. ألموند حلل الثقافة السياسية فميز بين ثلاثة أصناف منها سماها ثقافة" محلية culture localiste" و "ثقافة التبعية culture de sujétion" و "ثقافة المشاركة culture participante".

الثقافة المحلية تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية مثل القرية والعشيرة والقومية والمنطقة من دون النظام السياسي برمته، وثقافة التبعية أو الخضوع تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي لكنهم يقفون منه موقفا سلبيا ، ينتظرون منافعه وخدماته ويخشون تجاوزاته ولا يرون أنفسهم قادرين على التأثير فيه. أما ثقافة المشاركة فهي على النقيض من ذلك. هنا يعتقد المواطنون أنه باستطاعتهم أن يؤثروا في سير النظام وفي العملية السياسية بطرق ووسائل شتى كالانتخابات والمظاهرات والعرائض وتنظيم الجماعات

[1]– صواليلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والتسيير جامعة الجزائر، 2005–2006 ، ص65

الضاغطة. في نظر ألموند كل صنف من الثقافة السياسية يقابله نوع من البنية السياسية أي نظام حكم خاص به، فالثقافة المحلية تكون في نظام غير ممركز تماما، فيه لامركزية واسعة وظاهرة. وثقافة الخضوع في نظام ممركز سلطوي، وثقافة المشاركة في نظام ديموقراطي. التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضروري عنده لاستقرار النظام وعمله بشكل جيد والتفاوت بينهما يسيء إلى النظام ويهدد استقراره.[1]

ألموند أوضح أن ما حدده من أصناف الثقافة السياسية إنما هو نماذج" مثالية" لا توجد بصورة خالصة في أي نظام من الأنظمة الملموسة في هذه نجد مزيجا من الثقافات الثلاث، والمهم بنظره أن يكون المزيج "جيدا"، وهو الذي تغلب عليه ثقافة المشاركة انطلاقا من التحقيق انتهى ألموند إلى أن بريطانيا وأمريكا تحققان مزيجا جيداً ومتوازنا من الثقافة السياسية تسوده ثقافة المشاركة بما يجعله ملائما للديموقراطية، وهو ما جعله يعلن أن التنمية السياسية ناتجة من تطور المجتمع المدني". إلا أنه عاد في 1980 فناقض نظريته وقلب المعادلة قائلا إن التنمية السياسية أو التطور الديموقراطي هو الذي ينتج المجتمع المدني، فصار السبب في 1963) (المجتمع المدني يلد الديموقراطية) نتيجة في 1980 (التطور الديموقراطي ينجب المجتمع المدني). وجهت انتقادات عديدة 13 لنظرية الثقافة السياسية كما قدمها أصحابها كل منها شمل وجها من وجوهها، فكان مما عيب عليها خلفية واضعيها وتفضيلهم لنماذج بلدانهم، وترددها بشأن الأسبقية في ثنائية الديموقراطية والمجتمع المدني، غير أن هذه النظرية لم تكن من غير فائدة لأنها فتحت حقل البحوث في الثقافة السياسية لرصد العلاقة بينها وبين الديموقراطية.

في ما يخص البلدان العربية، بحكم الارتباط القوي بين الثقافة السياسية والثقافة بوجه عام من جهة، ولجوء البعض من دعاة هذه المدرسة إلى التاريخ لتفسير طبيعة الثقافة السياسية السائدة ضمن مجتمع معين في زمن معين، وعندما تبين أن البلدان العربية تبدي مقاومة شديدة للديموقراطية في عالم تزايدت فيه تجارب التحول الديموقراطي واتسع نطاقها،

[1]- صواليلي صدر الدين، نفس المرجع السابق ،ص 68

وكثرت الدراسات السياسية والاجتماعية حولها، كان من الطبيعي أن يُقبل العديد من الباحثين من العرب وغير العرب على النظر في الثقافة العربية الإسلامية، خاصة من جهة اتفاقها أو تناقضها مع الديموقراطية. وانقسموا ذلك فرقا فقال بعضهم إن الثقافة العربية لا يمكن أن تتعايش مع الديموقراطية وأنها من أهم معوقات قيامها في هذه البلدان، وقال آخرون العكس جاعلين الموانع والعقبات أمام الديموقراطية بهذه البلدان على مستوى الحكام والأنظمة.

كائنا ما كان الأمر ، فضرورة انتشار القيم الديموقراطية ومفاهيمها من أمثال المواطنة والمساواة والتعددية وقيمة الفرد وحريته في المجتمع وحقوق الإنسان وحريات الفكر والتفكير وما شابه ذلك، لقيام الديموقراطية وتوطيدها ليست موضوع نقاش عند الديموقراطيين، بيد أن السؤال الأهم يبقى قائما برمته، وهو سؤال الطرق والأساليب والوسائل والقوى القادرة على زرع هذه القيم وتنميتها.

-نظرية التنمية الاقتصادية:

هذه النظرية تطبيق لمقولات المدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية على علم السياسة عامة والعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة من المعلوم أن النظرية السلوكية في علم السياسة تقدم "كيف" على "لماذا"،[1] وهي تسعى لبناء نظريات انطلاقا من ملاحظة سلوكيات منتظمة متكررة ثابتة تشاهد في العمليات السياسية أدواتها التقديرات الكمية عن طريق الإحصاء، من دون أحكام تقييمية ولا اهتمام بتفسير الدوافع الداخلية التي تحمل الأفراد على نماذج معينة من التصرفات. المقدمة الفلسفية والمعرفية لهذه النظرية أنه لا يمكننا أن نحلل إلا السلوكيات والتصرفات المشاهدة بالعين المجردة، وهو ما يؤدي إلى اتخاذ المنهج التجريبي بواسطة التقنيات الكمية أداة للبحث واعتماد نتائجه لوضع المقولات.

[1]– جهينة سلطان عيسى و آخرون علم اجتماع التنمية، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى. (1999 ،)ص67

من ناحية الأداء يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية أن توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وزيادة التمدين ونشاطات الإعلام تزيد النظام فاعلية وشرعية بالنتيجة. فيما يخص التركيبة الطبقية للمجتمع وتدرج ،شرائحه يركزون على نمو الطبقة الوسطى وتعاظم دورها في المجتمع ذاهبين إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية في التعليم والتمدين وتزايد الدخل الفردي وتغير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية تؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحا مدنية عالية مهتمة بسير الشأن السياسي وأحواله، راغبة أن يكون أصحاب الوظائف العامة في مستوى المسئوليات المسندة إليهم ومطالبة باختيار الأشخاص الملائمين، المنتخبين منهم والمعينين. فالطبقة الوسطى تنسب إليها فضائل الروح المدنية وروح المشاركة والمبادرة والنقد والمحاسبة والمطالبة، أي ثقافة ديموقراطية ليس يقدر النظام على تجاهلها.[1]

اتفق أصحاب هذه النظرية في أشياء أولها دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديموقراطي، واختلفوا في أمور أخرى منها أهمية هذا الدور وقوته ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية أقوى المدافعين عن هذه النظرية، وهو سيمور مارتن ليبست قال بعلاقة إيجابية طردية ومباشرة بين التنمية الاقتصادية والديموقراطية، مؤكدا أن العامل الاقتصادي هو سبب استقرار الديموقراطيات الغربية بينما ذهب آخرون، في مقدمتهم صامويل هنتنغتون"، ومن دون إنكار دور الطبقة الوسطى في قيام الديموقراطية، إلى أن التنمية الاقتصادية واحد من العوامل وليس العامل الوحيد في العملية، لكنه سلم بأن الديموقراطية ستكون في نهاية المطاف إذا كانت التنمية الاقتصادية ملخصاً ما رآه من أهمية نسبية للمتغير الاقتصادي وللمتغيرات الأخرى بمسلمة عبارتها "التنمية الاقتصادية تجعل الديموقراطية ممكنة والزعامة السياسية تجعلها حقيقية أو فعلية.

[1]– جون إدلمان سيربو ،(سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: خالد قاسم، مركز الكتب الأردني، الأردن. (1987)، ص49

نتائج الدراسات الخاصة بالبلدان المعنية بمسألة الديموقراطية كان فيها ما يتفق مع نظرية التنمية الاقتصادية وما يناقضها فهناك بلدان منها الهند وسريلانكا حققت قدرا من الديموقراطية لفترات طويلة وهي في مستويات ضعيفة من التنمية الاقتصادية بمؤشرات المركز الاجتماعي الاقتصادي المعروفة، وفيها نسبة عالية من الأمية، وخصائصها خصائص المجتمعات الزراعية وليس الصناعية. فههنا إذا ما يجيز القول إن التنمية الاقتصادية ليست شرطا لا غنى عنه للممارسة الديموقراطية. وهناك بلدان عديدة أخرى من أمثال نيجيريا والمكسيك وتايلاندا وكوريا الجنوبية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية متفقة مع مقولات هذه النظرية.[1]

في البلدان العربية، بالمقابل، سجل تناقض بين مستويات التنمية وبوادر التحول الديموقراطي. في كثير من بلدان المنطقة اتخذت مؤشرات "المركز الاجتماعي الاقتصادي" منذ فترة منحى تصاعديا مستمرا. في نحو 12 دولة منها يعيش أكثر من نصف السكان بمناطق مدينية، غالبية رجالها متعلمون، ونسبة الطلبة مقارنة بإجمالي السكان في العديد من البلدان العربية ليست أقل من نسب الدول الأوروبية. من جهة الدخل وحجم الطبقة الوسطى، فئات الإطارات في قطاع الصناعة وذوي المشاريع الخاصة وأصحاب المهن الحرة، والعاملين في الصناعة من ذوي الأجور العالية، هذه الشرائح ، وجميعها من مكونات الطبقة الوسطى، تضخمت بشكل ملحوظ. ذلك ومع لم تنجب هذه المراكز الاقتصادية الاجتماعية الجديدة "و "الحديثة على توقعات نظرية التنمية الاقتصادية أي تحديث ولا حداثة في المجتمعات ولا أي شيء مما يمكن تسميته توجها ديموقراطيا في أنظمتها.

في البلدان العربية إذا إخفاق نظرية التنمية الاقتصادية واضح بين هذه النظرية كما تقدم تشدد على دور التمدين وزيادة حجم الطبقة الوسطى باعتبارها حاملة للتجديد والتحديث في المجال الاجتماعي وفي الثقافة السياسية وفي الموقف من الشأن السياسي، وما ينجم عن

[1]-- صبحي محمد قنوص أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العامل الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة. (1999 ،)ص67

ذلك من ضغط باتجاه الحداثة على مستوى النظام السياسي والحال أن الجهود التنموية المبذولة في البلدان العربية طوال عقود من الزمن لم تنتج أي شيء من هذا فأين المجتمع المدني ؟ وأين ضغط المثقفين باتجاه التحديث والتنوير ؟ وأين الثقافة السياسية والمدنية العقلانية الحديثة ؟ وأين خصائص الحداثة في العلاقات الاجتماعية وفي سلوك الأفراد ؟ هناك جديد في القيم المادية من دون الثقافية ولا المدنية. وهذا التمدين الذي راهن عليه أصحاب هذه النظرية، ما أثره من جهة التنمية السياسية ؟ لا شيء في الجزائر مثلا سار الناس بأعداد كبيرة من الأرياف إلى المدن، و"سارت" المدن نحو الأرياف بتوسيع المدن الكائنة وتكوين مدن جديدة من دون أثر لجهة التنمية السياسية. فكان التمدين شكليا جسديا ظاهريا، أما في السلوكيات ونماذج التصرفات والقيم السياسية والمعنوية فكانت العملية بترييف المدن أشبه منها بتمدين الأرياف.[1]

فيما يخص الأنظمة السياسية بهذه البلدان كان التفاوت أظهر وأشد بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية. فلم يسجل تغير في هذه الأنظمة بجمهورياتها الأوتوقراطية أو العسكرية وملكياتها المطلقة أو الدستورية. وتجارب الانفتاح التي تمت هنا أو هناك في بعضها تعود إلى أسباب عديدة لكنها ليست من إفرازات التنمية الاقتصادية ولا من نتائجها.

نظرية "الديموقراطية أولا"

هذه النظرية نقيض النظرية السابقة انطلاقا من دراسات عن بلدان عديدة فقيرة متقاربة المستوى من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكنها مختلفة في أنظمتها السياسية، بعضها أخذ بقدر معين من الديموقراطية وبعض آخر ظل خاضعا لأنظمة سلطوية، لاحظ عدد من علماء السياسية، في مقدمتهم سيغل وفاينزشتاين وهالبرين أن الديموقراطيات الفقيرة حققت نموا لا يقل سرعة وحجما عما حققته الأتوقراطيات الفقيرة، وتفوقت الأولى على الثانية في الأداء وحسن التسيير كما أنها لم تقع فيما وقعت فيها الاستبداديات الفقيرة من إفلاس.

[1]-- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اجتاهات حديثة في التنمية، الدار الجماعية، الإسكندرية. 1999 ، ص76

فالكوارث كالمجاعات والأوبئة الفتاكة واستشراء الفساد وتفاقم البطالة والبؤس كانت من نصيب الحكومات العسكرية في أمريكا الجنوبية وإفريقيا والدول الشيوعية في أوروبا الشرقية في إفريقيا وآسيا مثلا لوحظ أن البلدان التي خاضت تجربة ديموقراطية لفترة مثل الهند والموزمبيق والسنغال كانت أفضل حالا من أتوقراطيات أنغولا والكونغو وزيمبابوي وأوزبكستان، سواء في معدلات نمو الاقتصاد الوطني ونمو الدخل الفردي أو مقاييس الرفاهية الاجتماعية وأحوال المعيشة والصحة والتعليم ونوعية الإدارة والخدمات[1].

نتائج هذه الدراسات حملت أصحابها على التصدي بنقد شديد 20 لنظرية التنمية الاقتصادية ومعاكستها بتقرير أسبقية الديموقراطية على التنمية الاقتصادية. وكان الطعن الأكبر الذي قدموه ضد هذه الأخيرة أنها وطدت الاستبداد وأطالت عمره وأجلت قضية الديموقراطية، ذلك أن في مقولة التنمية أولا إقصاء لقضية الديموقراطية وغض للبصر عن ممارسات أنظمة سلطوية رفعت شعار التنمية الاقتصادية واعتلت به لاستبعاد المطالب الديموقراطية داعية إلى حشد القوى وتعبئة الجهود الوطنية كافة من حول النظام للانتصار في معركة التنمية".

المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والتنمية .

العلاقة بين الأمن والتنمية هي من أكثر القضايا التي حظيت بنقاش واسع في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع، حيث تتباين وجهات النظر حول مدى الترابط بين المفهومين. فبينما يرى البعض أن الأمن والتنمية مرتبطان بشكل وثيق، يرى آخرون أن العلاقة بينهما قد تكون غير مباشرة أو حتى منفصلة في بعض السياقات[2].

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، نفس المرجع السابق ،ص 79

[2]- سيد أعمر شيخنا، تحولات الطاقة ومستقبل إفريقيا، سلسلة تقارير، قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2016. ص95

المطلب الأول: العلاقة الارتباطية بين الأمن والتنمية.

أولا :الأمن كشرط أساسي للتنمية

لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق تقدمًا اقتصاديًا واجتماعيًا في ظل الفوضى والاضطرابات الأمنية. فغياب الأمن يؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي، مما يُضعف قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات التنموية وجذب الاستثمارات. كما أن وجود النزاعات المسلحة أو الجرائم المنظمة يؤدي إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل عجلة الإنتاج، مما ينعكس سلبًا على التنمية.

على سبيل المثال، تعاني الدول التي تشهد نزاعات أهلية أو اضطرابات سياسية من تراجع في معدلات الاستثمار، وهروب رؤوس الأموال، وانخفاض النشاط الاقتصادي بشكل عام. كما تؤثر الأوضاع الأمنية غير المستقرة على القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة، مما يؤدي إلى تدهور التنمية البشرية.

ثانيا:التنمية كوسيلة لتحقيق الأمن

من ناحية أخرى، تسهم التنمية في تعزيز الأمن من خلال تحسين الظروف المعيشية للأفراد، وتوفير فرص عمل تقلل من معدلات الفقر والبطالة، مما يقلل من احتمالات الجريمة والعنف والتطرف. فالمجتمعات التي تحقق نموًا اقتصاديًا وتتمتع بعدالة اجتماعية تكون أقل عرضة للاضطرابات الأمنية، حيث يشعر الأفراد بأن لديهم فرصًا لتحقيق حياة كريمة دون اللجوء إلى العنف أو الانخراط في أنشطة غير قانونية[1] .

على سبيل المثال، الدول التي تستثمر في التعليم والصحة وتوفير الخدمات الأساسية تشهد معدلات جريمة أقل، كما أن زيادة معدلات التوظيف تدفع الأفراد نحو العمل المنتج بدلًا من اللجوء إلى أنشطة تهدد الأمن والاستقرار.

[1]- غي هرميه وآخر ون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، د ط لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.ص67

المطلب الثاني: العلاقة غير الارتباطية بين الأمن والتنمية.

أولا :التنمية في ظل غياب الأمن

على الرغم من أن الأمن يُعد عاملًا مهمًا في تحقيق التنمية، إلا أن هناك حالات استطاعت فيها بعض الدول تحقيق معدلات نمو اقتصادي وتنموي رغم وجود اضطرابات أمنية. فبعض الدول التي تعاني من حروب أهلية أو اضطرابات سياسية قد تواصل تحقيق نمو اقتصادي نتيجة لاعتمادها على قطاعات اقتصادية قوية مثل الصناعة أو التكنولوجيا أو التجارة الدولية[1].

على سبيل المثال، شهدت بعض الدول مثل الصين في بعض الفترات التاريخية احتجاجات واضطرابات سياسية، لكنها استمرت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بسبب تركيزها على التنمية الصناعية والاقتصادية. كما أن بعض الدول التي تشهد تهديدات أمنية، مثل الهجمات الإرهابية، استطاعت الحفاظ على استقرارها الاقتصادي من خلال الاعتماد على استراتيجيات اقتصادية فعالة.

ثانيا :الأمن في ظل غياب التنمية

في المقابل، قد يكون هناك أمن واستقرار سياسي في بعض الدول دون أن يُترجم ذلك إلى تنمية حقيقية. فبعض الدول تتمتع بأنظمة سياسية مستقرة وأجهزة أمنية قوية، لكنها تعاني من ضعف اقتصادي أو معدلات تنمية منخفضة بسبب سوء الإدارة الاقتصادية، أو غياب سياسات التنمية الفعالة، أو الاعتماد على موارد محدودة دون تنويع مصادر الاقتصاد.

على سبيل المثال، هناك دول تتمتع بأنظمة أمنية قوية لكنها تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، أو مستويات فقر عالية، مما يؤدي إلى تراجع جودة الحياة رغم الاستقرار الأمني[2].

[1]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، الدورة التاسعة والخمسون، نيويورك، 2004 ، ص52

[2]- غي هرميه وآخر ون، نفس المرجع السابق ، ص69

خلاصة الفصل :

كشف هذا الفصل عن الجذور المفاهيمية والنظرية لمصطلحي **الأمن** و**التنمية**، محاولًا تفكيك أبعادهما وتحديد تداخلهما الجدلي في سياق العلاقات الدولية. فقد تم في المبحث الأول التطرق إلى مفهوم الأمن باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد، تتجاوز البعد العسكري التقليدي لتشمل الأمن السياسي، الاقتصادي، البيئي، والمجتمعي، وهو ما تطرقت إليه أبرز النظريات التحليلية للأمن، كالنظرية الواقعية والليبرالية والبنائية، والتي فسّرت الأمن وفقًا لتباين في المنطلقات والأولويات.

أما المبحث الثاني، فقد تناول مفهوم التنمية بوصفه عملية مركّبة تشمل النمو الاقتصادي، التحولات الاجتماعية، وتحقيق الرفاه الشامل، حيث ركّزت الدراسة على مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية، السياسية، البشرية، والثقافية، إضافة إلى عرض أهم النظريات التفسيرية كالنظرية الكلاسيكية، نظرية التبعية، ونظرية التنمية المستدامة.

وفي المبحث الثالث، تم تسليط الضوء على **الجدلية العميقة بين الأمن والتنمية**، حيث أظهرت الدراسة من خلال المطلب الأول الطابع التكاملي والارتباطي بينهما، إذ لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية في ظل انعدام الأمن، والعكس كذلك. بينما أشار المطلب الثاني إلى القراءات التي تفصل بين المفهومين، معتبرة أن بعض السياسات الأمنية قد تعيق التنمية، وأن التنمية أحيانًا تُوظف كأداة لأهداف أمنية.

الفصل الثاني
العلاقات الأورو متوسطية بين الأطر المؤسساتية والتعاون

تمهيد :

شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط، منذ تسعينيات القرن الماضي، تحولات جوهرية في شكل وطبيعة العلاقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية، مدفوعة بتغيرات جيواستراتيجية، اقتصادية وأمنية، فرضت ضرورة إعادة رسم أطر التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط. وقد مثّل **مسار برشلونة لسنة 1995** الانطلاقة الرسمية لهذا المشروع الطموح، والذي سعى إلى وضع أسس شراكة أورو–متوسطية متعددة الأبعاد، تقوم على الحوار السياسي، التكامل الاقتصادي، والتقارب الثقافي والاجتماعي.

وفي هذا السياق، جاءت **سياسة الجوار الأوروبية** كأداة مؤسساتية بديلة ومرنة لتعزيز الروابط الثنائية والجماعية، تلتها **سياسة الجوار الأوروبية الجديدة** التي وُلدت في ظل أزمات إقليمية متلاحقة، لتُعيد رسم أهداف التعاون، مع تركيز متزايد على الأمن والاستقرار ومكافحة الهجرة غير النظامية.

وبالإضافة إلى الجانب المؤسساتي، تطورت مجالات التعاون الأورو–متوسطي لتشمل **الأبعاد السياسية والأمنية** من جهة، و**التعاون الاقتصادي والتنموي** من جهة ثانية، إلى جانب **الشراكة الاجتماعية والثقافية** التي تسعى إلى تقليص فجوة الفهم بين الشعوب وتعزيز قيم التسامح والتكامل.

وبذلك، يهدف هذا الفصل إلى دراسة العلاقات الأورو–متوسطية في بعدها المؤسساتي من خلال تتبع مسارها التاريخي والسياسي، ثم تحليل مجالات التعاون المتعددة التي تحكم هذه العلاقات، مع التركيز على التحديات والإمكانات التي تميز هذا الفضاء الجغرافي المشترك.

المبحث الأول: العلاقات الأورو-متوسطية كإطار مؤسساتي

شهدت العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط تطورًا مؤسساتيًا ملحوظًا، خاصة منذ تسعينيات القرن الماضي، في محاولة لإرساء قواعد تعاون منظم يعالج التحديات المشتركة مثل الأمن، الهجرة، التنمية الاقتصادية، والحوار الثقافي. وقد جاء هذا التحول كنتيجة مباشرة لتغير بنية النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أدرك الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى استقرار محيطه الجنوبي، الذي يشكل بوابة استراتيجية نحو إفريقيا والشرق الأوسط.

وقد مثل "مسار برشلونة" لسنة 1995 نقطة الانطلاق الفعلية للشراكة الأورو-متوسطية، حيث تم تأسيس إطار مؤسساتي متعدد الأبعاد يهدف إلى خلق منطقة ازدهار مشترك، من خلال التعاون في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية،[1] ومع مطلع الألفية الجديدة، جاءت "سياسة الجوار الأوروبية (ENP) "كتجسيد لإرادة الاتحاد في توسيع نفوذه إلى جواره الشرقي والجنوبي، عبر أدوات تمويلية واتفاقيات ثنائية تعتمد على مبدأ "المزيد مقابل المزيد."

غير أن الأحداث الجيوسياسية اللاحقة، وعلى رأسها الانتفاضات العربية منذ سنة 2011، فرضت مراجعة عميقة لهذه السياسة، نتج عنها ما عُرف بـ "سياسة الجوار الأوروبية الجديدة "التي ركّزت بشكل أكبر على الاستقرار السياسي والأمن الإقليمي، بدلًا من الإصلاحات الديمقراطية والاندماج الاقتصادي كما كان الحال سابقًا.

[1]- مسار برشلونة تم إطلاقه خلال المؤتمر الأورومتوسطي الذي انعقد في 27 و28 نوفمبر 1995، ويُعد أحد أبرز المبادرات التي هدفت لتأسيس شراكة استراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية. انظر Council of the European Union, "Barcelona Declaration," 1995. :

تبرز هذه التحولات الحاجة المتزايدة لتأطير العلاقة بين الضفتين ضمن أُطر مؤسساتية مرنة وفعالة تستجيب للتحولات الإقليمية والدولية، مع ضمان مصالح الطرفين على أساس الشراكة المتكافئة، وهو ما سيتم التطرق إليه في المطالب الآتية.

المطلب الأول :مسار برشلونة

يعتبر مسار برشلونة إطارًا مؤسسيًا محوريًا في رسم معالم العلاقات الأورو–متوسطية، حيث شكّل انطلاقه عام 1995 نقطة تحول استراتيجية في سياسة الجوار الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط. فقد جاء المسار استجابة لجملة من المتغيرات الدولية، في مقدمتها نهاية الحرب الباردة، وتوسّع الاتحاد الأوروبي، وتصاعد التحديات الأمنية والاقتصادية في الضفة الجنوبية، إضافة إلى التطلّع الأوروبي لتأمين حدوده الخارجية من خلال استقرار محيطه الإقليمي. [1]

وقد تميز إعلان برشلونة الصادر في 28 نوفمبر 1995، بطموحه إلى بناء شراكة متعددة الأبعاد بين الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية غير أوروبية، وهي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، تركيا، قبرص ومالطا، حيث استند إلى ثلاث دعائم رئيسية: سياسية–أمنية، اقتصادية–مالية، واجتماعية–ثقافية.

أولًا :الدعامة السياسية–الأمنية

ركز مسار برشلونة في شقه السياسي على ترسيخ مبادئ الديمقراطية، سيادة القانون، حقوق الإنسان، وحل النزاعات بالطرق السلمية. كما دعا إلى إقامة فضاء مشترك يسوده

[1]– بوحنية قوي، *السياسات الأوروبية المتوسطية: قراءة في آليات وبرامج الاتحاد الأوروبي تجاه الضفة الجنوبية للمتوسط*، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 10، 2018، ص. 201

السلام والاستقرار، من خلال آلية الحوار السياسي المنتظم بين الطرفين، سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي، وقد وُضعت آلية "اجتماعات الشراكة" كأداة لمتابعة التنفيذ.

بالنسبة للجزائر، جاء انضمامها إلى هذا المسار في ظرف حساس، حيث كانت تعيش أزمة داخلية حادة خلال "العشرية السوداء"، مما حال دون انخراطها بفعالية في الجانب السياسي للمسار في بداياته. لكن مع بداية الألفية الجديدة، بدأت الجزائر بإعادة تموقعها ضمن المسار، خصوصًا بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002.

كما ساهم المسار في إدراج قضية النزاع العربي–الإسرائيلي ضمن أجندة الشراكة، عبر تأكيده على ضرورة تسوية شاملة للنزاع على أساس قرارات الشرعية الدولية، وهو ما أعطى بُعدًا جيوسياسيًا مهمًا لهذا المسار، رغم محدودية نتائجه في هذا المجال بفعل تعنت الطرف الإسرائيلي[1].

ثانيًا :الدعامة الاقتصادية–المالية

تمثل الهدف الاقتصادي لمسار برشلونة في إنشاء منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في أفق عام 2010. وقد رُبط هذا الهدف بإصلاحات هيكلية داخلية في الدول المتوسطية، شملت الانفتاح التجاري، تعزيز الحوكمة الاقتصادية، وتحسين مناخ الأعمال.

وتم دعم هذه التوجهات بآليات تمويلية، أبرزها برنامج MEDA I وMEDA II، اللذان خصّص لهما الاتحاد الأوروبي أكثر من 9 مليارات يورو خلال الفترة ما بين 1995

[1]– عبد الحميد بوحدبية، *مسار برشلونة في ضوء التحديات الجديدة للمنطقة المتوسطية*، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، 2010، ص. 93.

و2006، لدعم المشاريع الاقتصادية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتأهيل الصناعي، والإصلاحات القضائية والإدارية.

بالنسبة للجزائر، فقد استفادت من هذه التمويلات عبر مشاريع عديدة في قطاع النقل، البيئة، الطاقة، والمقاولاتية. لكن الواقع أظهر أن النتائج لم تكن بالمستوى المرجو، إذ عانت الجزائر من عجز تجاري متزايد مع الاتحاد الأوروبي بعد تطبيق اتفاق الشراكة سنة 2005، كما فشلت بعض القطاعات في مواكبة متطلبات الانفتاح التجاري، خاصة في ظل هشاشة البنية الإنتاجية[1].

ثالثًا :الدعامة الاجتماعية–الثقافية

كان أحد أهداف مسار برشلونة بناء تفاهم حضاري بين الشعوب الأوروبية والمتوسطية، عبر دعم برامج التعاون في مجالات التربية، الثقافة، التعليم العالي، البيئة، والشباب. وقد أُنشئت مؤسسة "أنا ليند" عام 2005 كأداة للحوار بين الثقافات.

ورغم أهمية هذه المبادرات، إلا أن آثارها ظلت محدودة، نتيجة ضعف الترويج لها في دول الجنوب، إضافة إلى غلبة المقاربة الأمنية على باقي المجالات. ففي الجزائر، ظل التفاعل مع هذا البعد ضعيفًا نسبيًا، بسبب غياب استراتيجية ثقافية مندمجة، وضعف التنسيق بين الهيئات المعنية بالتعاون الثقافي الأورومتوسطي[2].

رابعًا :التقييم العام للمسار وتحدياته

رغم الطموحات الكبرى لمسار برشلونة، إلا أن تنفيذه واجه عدة عراقيل، من أهمها:

[1]– مصطفى كعوش، *اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: الفرص والتهديدات*، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد 13، 2016، ص. 76.

[2]– ياسين فطناسي، *البُعد الثقافي في العلاقات الأورو–متوسطية: واقع وآفاق*، مجلة الثقافة والسياسة، جامعة الجزائر 3، العدد 09، 2019، ص. 109 .

1. الاختلال في ميزان القوة بين الطرفين: حيث بقي الاتحاد الأوروبي الطرف المهيمن، بينما ظلت دول الجنوب في وضع المتلقي.

2. الطابع الانتقائي في تطبيق المبادئ :خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية، حيث لاحظ بعض الباحثين أن الاتحاد الأوروبي يتعامل بمعايير مزدوجة حسب مصالحه الاستراتيجية.

3. الأزمات الإقليمية :مثل الانتفاضة الفلسطينية الثانية، غزو العراق، "الربيع العربي"، والنزاعات الليبية والسورية، ما قلل من فرص إنجاح مسار متوازن ومستقر.

4. ضعف الالتزام المحلي :حيث فشلت العديد من الدول المتوسطية، ومنها الجزائر، في تطوير مؤسسات وطنية قوية قادرة على الاستفادة الفعلية من برامج الدعم والإصلاحات المرافقة[1].

وبالتالي، يُمكن القول إن مسار برشلونة مثّل إطارًا طموحًا لكنه لم يحقق نتائجه المرجوة بشكل شامل، ما أدى إلى طرح صيغ جديدة للتعاون مثل "الاتحاد من أجل المتوسط" سنة 2008، ثم سياسة الجوار الأوروبية الجديدة بعد 2011، في مسعى لتجاوز اختلالات هذا المسار.

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية .

تشكل **سياسة الجوار الأوروبية** إحدى أبرز الأدوات الجيوسياسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لتنظيم علاقاته مع البلدان المجاورة له في الشرق والجنوب بعد التوسّع الكبير للاتحاد عام 2004، حيث زاد عدد أعضائه إلى 25 دولة. جاءت هذه السياسة لتُكمّل ما لم يحققه مسار برشلونة من أهداف، وتشكّل نقلة نوعية في طبيعة العلاقات

[1]– رابح لونيسي، *العلاقات الجزائرية–الأوروبية: بين الشراكة الاقتصادية والرهانات الجيوسياسية*، مجلة العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، العدد 22، 2021، ص. 143.

الأوروبية–المتوسطية من التعاون الجماعي إلى **الشراكة الثنائية القائمة على التمايز والالتزامات المتبادلة**[1].

أولًا: النشأة والأهداف العامة

أُعلنت **سياسة الجوار الأوروبية** رسميًا سنة 2003، وتبلورت في وثيقة استراتيجية للاتحاد الأوروبي في مارس 2004 بعنوان" *سياسة الجوار الأوروبية – استراتيجية جديدة*"، والتي وضعت الأسس لنهج جديد يهدف إلى **خلق منطقة استقرار وأمن وازدهار مشترك دون وعد بالعضوية**، لكنها منحت للشركاء فرصًا للاندماج التدريجي في السوق الداخلية الأوروبية.

وقد حدد الاتحاد الأوروبي ثلاثة أهداف رئيسية لهذه السياسة:

1. تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في المحيط الجغرافي للاتحاد.

2. دفع عجلة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الدول المجاورة.

3. توسيع نطاق التكامل الاقتصادي والتعاون القطاعي في مجالات مثل التجارة والطاقة والتنقل.[2]

ثانيًا: المبادئ المؤطرة للسياسة

اعتمدت سياسة الجوار الأوروبية على مجموعة من المبادئ، أبرزها:

- **التمييز** :(*Differentiation*)بحيث يتم التعامل مع كل دولة على حدة حسب مستوى تقدمها في الإصلاحات.

[1]– رابح لونيسي، نفس المرجع السابق ، ص145

[2]– بوحنية قوي، *تقييم سياسة الجوار الأوروبية في الجزائر: مقاربة نقدية*، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 12، 2017، ص. 88 .

- **التحفيز مقابل الأداء** :(*More for More*)تقديم حوافز اقتصادية وتقنية للدول الأكثر التزامًا بالإصلاحات[1].
- **التعاقدية** :من خلال توقيع "خطط عمل" ثنائية تحدد مجالات التعاون والإصلاحات المطلوبة.
- **التدرّج في الاندماج** :السماح للدول الجارة بالاندماج التدريجي في برامج وسياسات الاتحاد الأوروبي دون أن تصبح دولًا أعضاء.

ثالثًا: الجزائر وسياسة الجوار الأوروبية

رغم أن الجزائر تعدّ من الدول المتوسطية الأساسية، إلا أن علاقتها بسياسة الجوار الأوروبية اتسمت بشيء من الخصوصية والتحفّظ، مقارنة بباقي دول المغرب العربي مثل تونس والمغرب.

1 .موقف الجزائر من:ENP

لم توقع الجزائر "خطة عمل" مع الاتحاد الأوروبي ضمن إطار سياسة الجوار، مفضّلة الالتزام بالإطار التعاقدي المتمثل في اتفاق الشراكة لسنة 2002 .وقد عبّرت السلطات الجزائرية في أكثر من مناسبة عن تحفّظها تجاه منطق التمييز، ورفضها لأي تدخل أوروبي في سياساتها الداخلية، خصوصًا في ملفات الحوكمة والديمقراطية وحقوق الإنسان[2].

[1]– بوحنية قوي، نفس المرجع السابق ، ص90

[2]– بوحنية قوي، نفس المرجع السابق ، ص93

ورغم ذلك، لم يمنع هذا الموقف من الاستفادة من آليات الدعم المالي والفني المقدّمة من خلال أداة الجوار الأوروبية(*ENPI*) ، خصوصًا في مجالات البيئة، النقل، التعليم العالي، وإصلاح العدالة[1].

2 .مجالات التعاون:

- **الطاقة** :يعتبر قطاع الطاقة أحد أبرز محاور التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر الجزائر من أكبر مورّدي الغاز الطبيعي إلى أوروبا.
- **التعليم العالي والبحث العلمي** :من خلال مشاركة الجزائر في برامج مثل *Erasmus+* و *Horizon 2020*.

- **الأمن ومكافحة الإرهاب والهجرة** :حيث شهدت السنوات الأخيرة تعاونًا مكثفًا في مراقبة الحدود والتصدي للهجرة غير النظامية.

3 .التحديات:

رغم أهمية التعاون، فإن تباين الرؤى بين الطرفين، وخاصة حول طبيعة الإصلاحات السياسية ومفهوم السيادة، بقي عاملًا محددًا في تطور العلاقة. كما واجهت الجزائر صعوبات في تكييف بنيتها القانونية والإدارية مع متطلبات سياسة الجوار، ما جعل الاستفادة من بعض البرامج الأوروبية أقل فعالية مقارنة بدول الجوار الأخرى[2] .

رابعًا: نقد وتقييم ENP من المنظور العربي

واجهت سياسة الجوار الأوروبية **انتقادات عديدة** من الباحثين العرب والجزائريين، أبرزها:

[1]– وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، *تقارير التعاون مع الاتحاد الأوروبي 2005–2018*، منشورات رسمية .

[2]– سعيد الصديقي، *محدودية سياسة الجوار الأوروبية تجاه جنوب المتوسط*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير استراتيجي، 2014، ص. 76 .

1. **الطابع التبعي** للعلاقات: إذ يرى البعض أن ENP تسعى إلى تصدير النموذج الأوروبي دون مراعاة الخصوصيات المحلية للدول الشريكة[1]

2. **غياب البُعد التشاركي الحقيقي** :فالاتحاد الأوروبي هو من يضع الأهداف ويحدّد الأولويات، بينما يُطلب من الدول الجارة التنفيذ دون مشاركة فعالة في اتخاذ القرار.

3. **الخلط بين الأمن والتنمية** :حيث طغى البُعد الأمني، خاصة قضايا الهجرة ومكافحة الإرهاب، على الجوانب التنموية والثقافية.

4. **ازدواجية المعايير** :خصوصًا في التعامل مع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، حسب المصالح الجيوسياسية للاتحاد.

المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية الجديدة

في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة منذ مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، لاسيما مع تداعيات "الربيع العربي"، تزايدت الضغوط على الاتحاد الأوروبي لمراجعة سياسته الخارجية تجاه محيطه الجنوبي والشرقي، خاصة بعد أن أظهرت **سياسة الجوار الأوروبية التقليدية** فاعلية محدودة في تحقيق الاستقرار والتنمية المرجوة. واستجابة لذلك، تم الإعلان في عام **2015**عن مراجعة شاملة لهذه السياسة، أدت إلى ظهور ما يُعرف اليوم بـ"سياسة الجوار الأوروبية الجديدة **(New ENP)** "التي عكست تحوّلًا عميقًا في فلسفة الاتحاد الأوروبي بشأن علاقاته مع دول الجوار، بما في ذلك الجزائر[2].

[1]– سعيد الصديقي، نفس المرجع السابق ، ص80

[2]– إياد الدليمي، "الاتحاد الأوروبي والتوجه الجديد تجاه دول الجوار"، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، القاهرة، 2015، ص. 42 .

أولًا: السياق التاريخي والسياسي للتحوّل

تبلورت ملامح السياسة الجديدة في وثيقة صادرة عن **المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية** بعنوان: "نحو سياسة جوار أوروبية أكثر فعالية"، وهي وثيقة تقييمية تحليلية نقدية لحدود السياسة القديمة، وتقديم لرؤية مستقبلية تقوم على خمسة محاور رئيسية، هي[1]:

1. **التركيز على الاستقرار كمصلحة مشتركة.**
2. **اعتماد مبدأ التمايز بين الدول.**
3. **إعطاء الأولوية للمصالح الاستراتيجية المشتركة.**
4. **تعزيز البُعد الإقليمي والتكامل جنوب–جنوب.**
5. **إشراك المجتمع المدني بطريقة مرنة وغير صدامية.**

وظهرت هذه السياسة كاستجابة مباشرة لفشل الاتحاد الأوروبي في احتواء الأزمات العربية مثل الحرب في سوريا، والانهيار المؤسسي في ليبيا، وتصاعد الإرهاب في الساحل، إلى جانب أزمة الهجرة الكبرى عام 2015 التي خلقت شرخًا داخليًا في الاتحاد الأوروبي نفسه[2].

[1]– يوسف بوشريم، "سياسة الجوار الأوروبية الجديدة وانعكاساتها على الجزائر"، مجلة العلوم السياسية والقانون، جامعة المسيلة، العدد 20، 2020، ص. 89

[2]– بن ستي عبد القادر، "الاتحاد الأوروبي والسياسة الأمنية في جنوب المتوسط: الجزائر نموذجًا"، مجلة الدراسات الأمنية والاستراتيجية، جامعة الجزائر 3، العدد 10، 2021، ص. 65.

ثانيًا: التحولات المفاهيمية للسياسة الجديدة

تميزت سياسة الجوار الأوروبية الجديدة بعدة خصائص أيديولوجية واستراتيجية تؤشر على الانتقال من نهج التحول الديمقراطي القسري إلى الواقعية السياسية البراغماتية، من أبرز هذه التحولات:

1 .من القيم إلى المصالح

أقرّ الاتحاد الأوروبي بأن التركيز المفرط على القيم لم يكن كافيًا لتحقيق الاستقرار، وبدأ بتقديم المصالح الأمنية والاقتصادية على مطلب التحول الديمقراطي، ما عنى عمليًا تخفيض سقف الطموحات في ما يتعلق بإصلاح الأنظمة السياسية في جنوب المتوسط.

2 .التمايز: نهاية المقاربة الموحدة

لم يعد الاتحاد الأوروبي يعامل دول الجوار ككتلة واحدة، بل أصبح يعترف باختلاف مساراتها، ويمنح كل دولة "مستوى" من الشراكة يتناسب مع إرادتها السياسية وقدراتها .فعلى سبيل المثال، تختلف علاقة الاتحاد الأوروبي مع المغرب عن الجزائر، أو مع أوكرانيا عن تونس، وهو ما أسماه الاتحاد بمبدأ More for moreو .Less for less

3 .التركيز على الأمن والهجرة

برزت قضايا **مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة** كأولويات قصوى، الأمر الذي جعل الشراكة مع دول الجنوب أقرب إلى علاقة "تبادل أمني واقتصادي" أكثر منها "نقل قيم ديمقراطية."

4 .أدوات جديدة للتنفيذ

تم إدخال آليات تمويل جديدة مثل **أداة الجوار الأوروبية الجديدة(NDICI)** ، والتي دمجت عدة صناديق تمويل سابقة في أداة موحدة، مما أعطى مزيدًا من المرونة والسرعة في التنفيذ[1].

ثالثًا: الجزائر والسياسة الجديدة للجوار

تمثل الجزائر حالة خاصة في سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، إذ أنها **ليست عضوًا في برامج الشراكة المتقدمة** كما هو الحال مع المغرب وتونس، غير أن مكانتها الجيوسياسية والطاقوية فرضت على الاتحاد الأوروبي **تبني مقاربة مرنة وأكثر احترامًا للخصوصية الجزائرية**[2].

1 .مقاربة جزائرية متحفّظة ولكن منفتحة

ظلت الجزائر متحفظة على بعض الجوانب السابقة للسياسة الأوروبية، خاصة ما تعلق بالتدخل في الشأن السياسي الداخلي، غير أن السياسة الجديدة **أتاحت هامشًا أوسع للحوار**، لا سيما بعد تراجع الضغط الأوروبي على ملف الديمقراطية مقابل تعزيز التعاون الأمني والطاقوي.

2 .التعاون في مجال الأمن والطاقة

في ظل تصاعد القلاقل الإقليمية في الساحل وليبيا ومالي، ازداد التنسيق الأمني بين الجزائر وبروكسل، لا سيما ضمن ما سُمّي "**الحوار الأمني رفيع المستوى** "الذي أُطلق رسميًا في ديسمبر 2015. كما أصبحت الجزائر **شريكًا حيويًا في سياسة أمن الطاقة**

[1]– عبد الكريم قزيز، "سياسة الجوار الأوروبية الجديدة وموقع الجزائر"، مجلة أبحاث سياسية، العدد 11، جامعة الجزائر 3، 2021، ص. 77 .

[2]– عبد الكريم قزيز، فس المرجع السابق ، ص67

الأوروبية، إذ تُعد ثاني أكبر مورد غاز طبيعي لأوروبا بعد روسيا، خاصة في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية.

3 .غياب خطة العمل الثنائية

رغم تقدم الحوار، فإن الجزائر لم تُبرم بعد "**خطة عمل** "رسمية في إطار سياسة الجوار الجديدة، وذلك بسبب **تحفظات على بعض الشروط الأوروبية المتعلقة بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان،** ما جعل العلاقة تتحرك ببطء رغم الأهمية الاستراتيجية للطرفين[1].

رابعًا: نقد وتقييم السياسة الجديدة

رغم مزاياها البراغماتية، تعرضت **السياسة الجديدة** لانتقادات عدة من قبل النخب الأكاديمية العربية والجزائرية، ومن أبرز نقاط النقد:

1 .انعدام التوازن الحقيقي

رغم حديثها عن الشراكة المتوازنة، ما زالت السياسة الجديدة تخضع لمنطق المصالح الأوروبية أكثر من الشراكة الندية، حيث تُعطى الأولوية لقضايا الهجرة والأمن على حساب التنمية والإصلاحات الاقتصادية في دول الجنوب.[2]

2 .ضعف إشراك الدول الشريكة في وضع الأجندة

تشكو العديد من الدول، ومنها الجزائر، من ضعف التشاور الحقيقي معها عند تحديد الأولويات، حيث تبقى أجندة الاتحاد الأوروبي هي المهيمنة فعليًا.

[1]– عبد الكريم قزيز، فس المرجع السابق ، ص70

[2]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "سياسة الجوار الأوروبية: مراجعة نقدية"، ورقة تحليلية، الدوحة، 2017، ص. 33 .

3 .غموض مستقبل السياسة في ظل تصاعد الشعبوية

أصبح مستقبل سياسة الجوار الأوروبية مهددًا بتصاعد **اليمين القومي في أوروبا**، وتراجع الالتزام بالقضايا الخارجية، خاصة مع تنامي النزعة الحمائية والانكفاء الداخلي عقب أزمة أوكرانيا وجائحة كوفيد-19.[1]

المبحث الثاني: مجالات التعاون الأورو-متوسطية

شكّل التعاون الأورو-متوسطي خيارًا استراتيجيًا فرضته التحولات الجيوسياسية الكبرى التي عرفها العالم في أعقاب نهاية الحرب الباردة، حيث بدأت الدول الأوروبية في إعادة رسم علاقاتها مع الفضاء المتوسطي، خاصة بلدان الجنوب، وفق منطق الشراكة بدلًا من التبعية أو الهيمنة. وجاء هذا التعاون استجابة لمجموعة من التحديات المتقاطعة التي فرضها التداخل الجغرافي، والتفاوت الاقتصادي، وتصاعد المخاطر الأمنية والهجرات غير النظامية، مما استدعى وضع إطار شامل لتقريب وجهات النظر وتعزيز التكامل بين ضفتي المتوسط[2].

وفي هذا السياق، جاء **إعلان برشلونة سنة 1995** ليكون نقطة انطلاق حقيقية لمسار التعاون الأورو-متوسطي، حيث رسّخ رؤية جديدة تقوم على التعاون المتعدد الأبعاد في مجالات السياسة، الاقتصاد، الثقافة، والتنمية البشرية، وذلك ضمن مقاربة شمولية تهدف إلى بناء فضاء متوسطي قائم على الأمن والاستقرار المشترك[2] .وقد تطور هذا المسار لاحقًا من خلال إنشاء **الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008**، كمبادرة تهدف إلى إضفاء طابع مؤسسي أكثر فاعلية على التعاون، وتوسيع نطاق المشاريع التنموية في مجالات الطاقة والبيئة والتعليم والبنية التحتية.

---

[1]- عبد الكريم قزيز، فس المرجع السابق ، ص72

[2]- عبد العزيز بن عبد الله، *السياسات الأوروبية المتوسطية: الأهداف والرهانات*، مجلة العلوم السياسية، العدد 27، جامعة الجزائر 3، 2019، ص. 88 .

ويعكس تنوع محاور هذا التعاون عمق الرهانات المطروحة، إذ لم يُختصر على الجانب الأمني أو الاقتصادي فقط، بل امتد ليشمل البعد الاجتماعي والثقافي باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في تحقيق التقارب الحضاري وبناء الثقة المتبادلة. وعليه، فإن فهم مجالات التعاون الأورو–متوسطي يتطلب التطرق إلى مختلف أبعاده، خاصة السياسية–الأمنية، الاقتصادية–التنموية، والاجتماعية–الثقافية، لما تحمله من دلالات استراتيجية على صعيد العلاقات المتوسطية.

المطلب الأول: التعاون السياسي–الأمني

يشكل التعاون السياسي–الأمني جوهر الشراكة الأورو–متوسطية، إذ تنظر إليه دول الاتحاد الأوروبي باعتباره حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار الإقليمي، خاصة في ظل التحديات المتصاعدة التي أصبحت تهدد فضاء البحر الأبيض المتوسط، من نزاعات داخلية وصراعات إقليمية، إلى الإرهاب العابر للحدود، والهجرة غير النظامية، وتنامي شبكات الجريمة المنظمة[1].

وقد تم التأكيد على مركزية هذا التعاون ضمن **إعلان برشلونة لسنة 1995**، الذي نص صراحة على ضرورة إقامة "منطقة من السلام والاستقرار تقوم على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، والاعتراف بسيادة القانون، والحكم الرشيد، والتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة".[2]

1 .مرتكزات التعاون السياسي–الأمني

يرتكز التعاون في هذا المجال على عدة محاور رئيسية:

[1]– نورة بوحناش، *العلاقات الأورو–متوسطية وأبعادها الأمنية*، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص. 88.

[2]– إعلان برشلونة، الاتحاد الأوروبي، نوفمبر 1995.

- **الحوار السياسي المنتظم** :حيث يتم تنظيم اجتماعات دورية بين مسؤولي الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، على مستويات متعددة (وزارية، دبلوماسية، برلمانية)، بهدف تنسيق المواقف وتعزيز الثقة المتبادلة حول القضايا الأمنية والسياسية ذات الاهتمام المشترك.
- **التعاون في مكافحة الإرهاب** :بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتفجيرات مدريد 2004، ولندن 2005، تعززت جهود التنسيق الأمني بين ضفتي المتوسط، حيث بدأت بروكسل في دعم إنشاء وحدات أمنية مختصة، وتقديم مساعدات تقنية للدول المتوسطية، خاصة في مجالات تتبع الشبكات الإرهابية، ورقمنة أجهزة المراقبة، ومراقبة الحدود البرية والبحرية[1].

- **الحوكمة الأمنية والديمقراطية** :تسعى أوروبا إلى ربط دعمها المالي والتقني للدول المتوسطية بإصلاحات سياسية وأمنية، تتعلق بتعزيز سيادة القانون، وتحديث الأجهزة الأمنية، واحترام حقوق الإنسان في إطار مكافحة الجريمة.

2 .الشراكة الأورو–متوسطية والجزائر: التعاون الأمني نموذجًا

تمثل الجزائر فاعلًا محوريًا في المعادلة الأمنية للمتوسط، نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وتجربتها الطويلة في محاربة الإرهاب، لا سيما خلال العشرية السوداء (1992–2002). وقد حظيت الجزائر بمكانة خاصة في الشراكة الأورو–متوسطية، حيث تم تعزيز آليات التنسيق الأمني معها في عدة مستويات، من بينها:

- تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الحركات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء؛
- دعم أوروبي لبرامج مراقبة الحدود الجنوبية ومكافحة التهريب والأسلحة؛

[1]– وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "تقرير التعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي"، منشورات رسمية، الجزائر، 2021

- إدماج الجزائر في برامج أوروبية مثل **برنامج الأمن الحدودي SECCO** و**برنامج الشرطة الأوروبية. Euromed Police**[1]

كما أن الجزائر، من خلال توقيعها على **اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002**، التزمت بتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتحديث القطاع الأمني في إطار احترام الحقوق الأساسية للمواطنين[2].

3 .التحديات والإشكالات في التعاون السياسي–الأمني

رغم الطموحات المعلنة، فإن التعاون الأورو–متوسطي في المجال السياسي–الأمني يواجه عدة تحديات، أهمها:

- **غياب الثقة المتبادلة** :لا تزال بعض دول الجنوب ترى في السياسات الأوروبية نوعًا من الوصاية أو التدخل في شؤونها الداخلية، خصوصًا فيما يتعلق بملف "الحكم الرشيد" و"الديمقراطية"؛
- **ازدواجية المعايير الأوروبية** :غالبًا ما يُتهم الاتحاد الأوروبي بأنه يغلب البعد الأمني على حساب الإصلاحات السياسية والاقتصادية، خاصة في تعامله مع قضايا مثل الهجرة واللجوء والاحتجاجات الشعبية;

- **ضعف آليات التنفيذ والمتابعة** :فرغم كثرة الاتفاقيات والبرامج، لا تزال بعض آليات التعاون في طور التنسيق دون نتائج ملموسة على أرض الواقع، بفعل اختلاف الأولويات والمقاربات السياسية بين الطرفين.

[1]– اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، 2002، المادة 2 والمادة 90.

[2]– سمير بن سعدة، "أوروبا والمغرب العربي: أفق التوازن الأمني"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، العدد 12، 2022، ص. 59.

4 .آفاق تطوير التعاون السياسي–الأمني

إن تعزيز التعاون السياسي–الأمني الأورو–متوسطي يتطلب تجاوز المقاربة التقنية–الأمنية إلى مقاربة شمولية تأخذ في الحسبان الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية للأمن. ويتعين في هذا الإطار:

- إرساء آليات رقابة ومتابعة مستقلة لتقييم برامج التعاون الأمني؛
- تشجيع الشفافية والانفتاح المؤسساتي داخل البلدان المتوسطية، وربط الدعم الأوروبي بمدى الالتزام بالإصلاحات السياسية؛
- دعم الأمن الإنساني والمجتمعي، وليس فقط الأمن التقليدي، بما يشمل معالجة الفقر والبطالة والتهميش كمصادر غير مباشرة لانعدام الأمن.[1]

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي–التنموي

يشكل التعاون الاقتصادي–التنموي أحد أعمدة الشراكة الأورو–متوسطية، إذ تسعى دول الاتحاد الأوروبي من خلاله إلى تحقيق أهداف مزدوجة: فمن جهة، ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في دول الجنوب، عبر دعم التنمية وتقليص الفجوة الاقتصادية؛ ومن جهة أخرى، فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها، وتوسيع مجال نفوذها الاقتصادي على مستوى الجنوب المتوسطي، بما يكرّس ترابطًا اقتصاديًا استراتيجيًا بين الضفتين.

وقد ورد هذا البعد الاقتصادي بشكل واضح في **إعلان برشلونة لسنة 1995** الذي نص على ضرورة "إنشاء منطقة للتبادل الحر في أفق سنة 2010"، وتوفير الدعم التقني والمالي للإصلاحات الاقتصادية والتنموية في دول الجنوب المتوسطي، من خلال أدوات مالية مثل **برنامج MEDA** و**الآلية الأوروبية للجوار** لاحقًا[2].

---

[1]– عبد القادر عرابي، *الرهانات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط*، دار الأمير، الجزائر، 2018، ص. 135.

[2]– إعلان برشلونة، 1995، النص الكامل، الاتحاد الأوروبي .

1 .أهداف ومبادئ التعاون الاقتصادي

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال التعاون الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

- **تشجيع اقتصاد السوق** والتحول نحو اقتصاديات ليبرالية في بلدان الجنوب؛
- **تحسين مناخ الاستثمار** من خلال دعم الإصلاحات المؤسسية والقانونية؛
- **الاندماج الاقتصادي الإقليمي** بين دول المتوسط، لخلق سوق موحدة متكاملة؛
- **التقليص من فجوة التنمية** عبر تقديم الدعم المالي والتقني لدول الجنوب المتوسطي؛
- **إرساء منطقة تبادل حر** تشكل مجالًا موحدًا للتجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية[1].

وتعتبر هذه الأهداف امتدادًا لمقاربة "النفع المتبادل"، والتي تقوم على دعم التنمية كأداة لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتقليص دوافع الهجرة غير الشرعية والنزاعات الداخلية.

2 .أدوات التعاون الاقتصادي الأورو–متوسطي

اعتمد الاتحاد الأوروبي عدة آليات وأدوات لتمويل ودعم مشاريع التنمية في دول جنوب المتوسط، من أبرزها:

- **برنامج MEDA (1996–2006)**: وُضع خصيصًا لتمويل مشاريع الإصلاح الاقتصادي ودعم القطاع الخاص في دول الجنوب، وبلغ حجم تمويله حوالي 9 مليارات يورو.

[1]– سمية بن لطرش، "الشراكة الأورو–متوسطية والتنمية في الجزائر"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، العدد 22، 2019، ص. 101

- **برنامج ENPI (2007–2013)** و **ENI (2014–2020)**: وهما آليتان أُنشئتا لتعزيز الشراكة من خلال تقديم الدعم المالي للتنمية المحلية والبنية التحتية ومشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

- **بنك الاستثمار الأوروبي (EIB):** يلعب دورًا محوريًا في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، من موانئ وطرقات ومناطق صناعية في كل من الجزائر وتونس والمغرب ومصر.

3 .التعاون الاقتصادي الجزائري–الأوروبي

تشكل الجزائر شريكًا اقتصاديًا هامًا للاتحاد الأوروبي، خاصة في قطاع الطاقة، حيث تعتمد أوروبا بشكل كبير على الغاز الجزائري. وقد شهد التعاون بين الطرفين تطورًا ملحوظًا منذ توقيع **اتفاق الشراكة سنة 2002**، الذي دخل حيّز التنفيذ سنة 2005، وتضمّن إجراءات لتخفيض الرسوم الجمركية، وتحفيز الاستثمارات الأوروبية في الجزائر، ودعم الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني.

وقد تلقت الجزائر دعمًا ماليًا عبر برامج الشراكة لتحديث قطاع الجمارك، وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير القطاع الصناعي، بالإضافة إلى مساهمات أوروبية في تمويل البنى التحتية الاستراتيجية (الطرق، الموانئ، السكك الحديدية).

غير أن هذا التعاون لم يخلُ من الانتقادات، إذ يرى عدد من الباحثين أن الميزان التجاري ظل في صالح أوروبا، وأن الجزائر لم تستفد فعليًا من نقل التكنولوجيا أو تطوير الصناعة المحلية، كما لم تسهم الاتفاقية في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات[2].

---

[1]– الاتحاد الأوروبي، "الآلية الأوروبية للجوار والشراكة"، تقرير رسمي، 2016.

[2]– لخضر بوزيدي، "قراءة في الاتفاقيات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية"، *مجلة الاقتصاد والتنمية*، العدد 10، 2021، ص. 78

4 .التحديات التي تواجه التعاون الاقتصادي–التنموي

رغم كثافة الاتفاقيات والمبادرات، إلا أن التعاون الاقتصادي–التنموي بين ضفتي المتوسط يواجه عددًا من الإشكالات الجوهرية:

- **الاختلال في المصالح الاقتصادية** :حيث تسود علاقات تجارية غير متوازنة، تصدر بموجبها دول الجنوب المواد الخام وتستورد المنتجات المصنعة، مما يكرّس تبعية بنيوية للاقتصاد الأوروبي[1].
- **ضعف التكتلات الاقتصادية الإقليمية** في الجنوب، ما يحدّ من فعالية الاندماج المتوسطي؛
- **غياب آليات فعلية لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات** ومدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة؛
- **الاشتراطات الأوروبية المسبقة**، خاصة ما تعلق بالإصلاحات الهيكلية التي قد تُثقل كاهل الاقتصاد المحلي وتؤدي إلى تقليص الدعم الاجتماعي والزيادة في البطالة والفقر.

5 .آفاق التعاون الاقتصادي–التنموي

إن بناء شراكة اقتصادية عادلة بين الشمال والجنوب المتوسطي يقتضي مراجعة جوهرية للمقاربات الحالية، بما يسمح بتقليص الفجوات التنموية، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك من خلال[2]:

- **تشجيع الشراكات الإنتاجية** بدلاً من العلاقات التجارية التقليدية؛
- **توطين التكنولوجيا والمعرفة** ونقل الخبرات الصناعية إلى دول الجنوب؛

---

[1]– عبد السلام جابر، *الاندماج الاقتصادي في الفضاء المتوسطي: الإمكانات والمخاطر*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص. 155.

[2]– عبد الحميد زغدار، "التنمية في ظل الشراكة: رؤية نقدية للتعاون الأورو–متوسطي"، *مجلة الباحث للدراسات الاقتصادية*، العدد 7، 2022، ص. 66

- **دعم الاقتصاد الأخضر والتحول الطاقوي** في البلدان المتوسطية لمواجهة التغيرات المناخية؛
- **إعادة التفاوض حول اتفاقيات الشراكة** بما يضمن توازن المصالح ويحمي الاقتصاديات الوطنية الناشئة.

المطلب الثالث: التعاون الاجتماعي–الثقافي

هذا التعاون يتجاوز الأبعاد الاقتصادية والسياسية، ليشمل القيم المشتركة، والتعددية الثقافية، والتكامل الاجتماعي، مع التركيز على حقوق الإنسان، المساواة، التربية، التعليم، الشباب، والهجرة.

وقد أكد **إعلان برشلونة لسنة 1995** على أهمية البعد الثقافي والاجتماعي في الشراكة، حيث ورد ضمن أهدافه: "تشجيع التفاهم المتبادل بين الشعوب والثقافات، وتعزيز التفاعل الثقافي والاجتماعي في منطقة البحر المتوسط."[1]

1 .أهداف التعاون الاجتماعي–الثقافي

يهدف التعاون الأورو–متوسطي في هذا المجال إلى[2]:

- **تعزيز الحوار بين الثقافات** ومكافحة الصور النمطية عن "الآخر"؛
- **ترويج ثقافة السلام والتسامح** والتعايش المشترك بين الشعوب؛
- **توسيع التبادل الطلابي والعلمي** بين الجامعات والمؤسسات البحثية؛
- **دعم مشاريع الشباب** في مجالات التعليم، التدريب، والتشغيل؛
- **التعامل المشترك مع قضايا الهجرة والاندماج** في الفضاء الأوروبي؛

[1]– إعلان برشلونة، 1995، البند الثالث: البعد الاجتماعي والثقافي

[2]– عبد الحميد نسيب، "الشباب والهجرة: بين الواقع الاجتماعي والمقاربات الأوروبية"، *مجلة دراسات المتوسط*، العدد 9، 2021، ص. 95.

- **ترسيخ قيم حقوق الإنسان** والمساواة بين الجنسين في البلدان الشريكة.

وهذه الأهداف تأتي استجابة لمتغيرات السياق الإقليمي، الذي يشهد تصاعدًا للهجرة، والتطرف، والصراعات الثقافية، مما جعل من الحوار الثقافي والتعاون الاجتماعي أدوات حيوية لضمان الاستقرار طويل المدى.

2 .مجالات التعاون الثقافي والاجتماعي

أ .الحوار الثقافي والديني

أنشئت في إطار الشراكة الأورو–متوسطية **مؤسسة** "**أنا ليند**" **للحوار بين الثقافات** ومقرها الإسكندرية، كهيئة تهدف إلى تشجيع المبادرات الشبابية والثقافية، ومكافحة التطرف والتعصب من خلال التبادل الثقافي والحوار بين الأديان[1].

كما ساهمت مشاريع مثل **برنامج** "**يوروميد**" **الثقافي** في تمويل مشاريع مسرحية وسينمائية وفنية في بلدان الجنوب، بما في ذلك الجزائر، حيث استفادت بعض الجمعيات الثقافية والفنية من هذه البرامج.

ب .التعليم والتبادل الأكاديمي

دعمت برامج تعليمية وأكاديمية عديدة، أبرزها **برنامج Erasmus+** الذي يتيح فرصًا للطلبة والأساتذة الجامعيين من دول الجنوب المتوسطي، بما في ذلك الجزائر، للدراسة والتدريب في مؤسسات أوروبية، مما ساهم في تطوير الكفاءات الأكاديمية وبناء شبكات تواصل معرفية[2].

[1]– مؤسسة أنا ليند، التقرير السنوي 2022، الإسكندرية، مصر

[2]– يوسف عبابسة، "المسألة الثقافية في الشراكة الأورو–متوسطية: بين الحوار والهيمنة"، *مجلة الفكر المعاصر*، العدد 15، 2018، ص. 77.

كما تم دعم مشاريع تحديث المناهج الجامعية، خاصة في مجالات العلوم الاجتماعية، والتاريخ، وحقوق الإنسان، واللغات الأجنبية، بالتعاون مع جامعات أوروبية.

ج .الشباب والهجرة

في هذا المجال، يتم التركيز على دعم الشباب من خلال:

- **برامج تشغيل وتدريب مهني** للشباب العاطلين عن العمل؛
- **تمويل مشاريع الجمعيات الشبانية** لتعزيز المواطنة والانخراط الاجتماعي؛
- **إطلاق حملات توعية حول الهجرة غير الشرعية** وآثارها السلبية؛
- **تعزيز برامج الإدماج الاجتماعي للمهاجرين** في أوروبا مع الحفاظ على هويتهم الثقافية.

وقد شاركت الجزائر في عدة مشاريع ضمن هذا الإطار، منها برامج ممولة من الاتحاد الأوروبي لدعم الشباب الريفي وتمكين المرأة الريفية في ولايات داخلية مثل الأغواط، الجلفة، وتمنراست.

3 .التحديات التي تواجه التعاون الثقافي–الاجتماعي

رغم أهمية هذا التعاون، إلا أنه لا يخلو من تحديات ومعوقات، أبرزها:

- **الهيمنة الثقافية الغربية** ومحاولات فرض النموذج الأوروبي على المجتمعات المتوسطية؛
- **الضعف المؤسسي في دول الجنوب** في تنفيذ البرامج واستدامتها؛
- **قصور الفعل الثقافي المحلي** في استيعاب مشاريع الشراكة وتوطينها اجتماعيًا؛
- **استغلال التعاون الثقافي كأداة سياسية ناعمة** لفرض سياسات الهجرة أو التصدي للتطرف دون معالجة الأسباب الجذرية[1].

[1]– يوسف عبابسة، "نفس المرجع السابق ص. 77.

كما أن بعض المثقفين في الجزائر والعالم العربي يرون أن هذا التعاون ما يزال منقوصًا، ولا يُعبّر فعليًا عن تبادل ندّي، بل يخدم بشكل أكبر الأجندة الأوروبية في مجال الاستقرار والهجرة.

4 .آفاق تعزيز التعاون الاجتماعي–الثقافي

يتطلب بناء شراكة ثقافية واجتماعية فعلية بين الضفتين:

- **تشجيع الإنتاج الثقافي المحلي ودعمه من طرف الشركاء الأوروبيين**، بدلًا من تصدير نماذج جاهزة؛
- **الاعتراف المتبادل بالقيم الثقافية والهويات الوطنية** وتقدير التنوع الحضاري؛
- **إشراك المجتمع المدني المحلي**، خصوصًا الجمعيات الثقافية والشبابية، في تصميم المشاريع وتنفيذها؛
- **تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات** لمحاربة الكراهية والعنصرية؛
- **إرساء قنوات دائمة للتبادل الثقافي** على مستوى الجامعات، المتاحف، المعارض الفنية، والمهرجانات[1].

[1]– يوسف عبابسة، "نفس المرجع السابق ص. 79

خلاصة الفصل :

تبيّن من خلال هذا الفصل أن العلاقات الأورو–متوسطية تتأسس على أطر مؤسساتية متعددة بدأت بمسار برشلونة، وتطورت عبر سياسة الجوار الأوروبية ثم النسخة الجديدة منها، مما يدل على الطابع الديناميكي والمركّب لهذه العلاقة. وقد اتضح أن الاتحاد الأوروبي يسعى، من خلال هذه الأطر، إلى الحفاظ على استقرار محيطه الجنوبي وتعزيز نفوذه السياسي والاقتصادي، في حين تنظر الدول المتوسطية إلى هذا التعاون كفرصة لتحقيق التنمية وجذب الاستثمارات وتحديث البنى التحتية.

أما على صعيد مجالات التعاون، فإن الأبعاد **السياسية–الأمنية** تظل ذات أولوية قصوى نظرًا لتنامي التهديدات العابرة للحدود، في حين يمثل **التكامل الاقتصادي** أحد الرهانات الكبرى رغم عدم توازن المصالح. أما **التعاون الاجتماعي والثقافي**، فرغم محدودية تأثيره مقارنة بالجوانب الأخرى، إلا أنه يبقى ضروريًا لترسيخ التفاهم المتبادل وبناء شراكة حقيقية بين الشعوب.

وبالتالي، فإن العلاقات الأورو–متوسطية تحتاج إلى مراجعة مستمرة توازن بين متطلبات الأمن والتنمية، مع بناء شراكة أكثر إنصافًا تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، بدلًا من الهيمنة أو التبعية.

الفصل الثالث
الأمن والتنمية في العلاقات الأورو متوسيطة

تمهيد:

شكلت قضايا الأمن والتنمية محورً العلاقات الأورو–متوسطية، لاسيما مع تزايد التهديدات العابرة للحدود التي ضربت استقرار دول المتوسط بشقّيه الشمالي والجنوبي. فمع تنامي التهديدات الأمنية الحديثة من الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي أزمات الطاقة، أدرك الطرفان أهمية تبنّي مقاربة شمولية تعالج الإشكال الأمني في ارتباطه العضوي بالتنمية.

لقد شهدت العقود الأخيرة انتقالًا نوعيًا في الرؤية الأوروبية تجاه الضفة الجنوبية للمتوسط، إذ لم تعد المنطقة مجرد مصدر للتهديد، بل تحولت إلى شريك استراتيجي لا بد من ضمان أمنه واستقراره لتحقيق أمن أوروبا نفسها،جاء طرح مفهوم "الأمن الموسع" في إطار الشراكة الأورو–متوسطية، والذي لا يقتصر على الجوانب العسكرية، بل ليشمل أبعادًا اجتماعية، اقتصادية، وبيئية.

وفي هذا الفصل سيتم تقسيمه لمبحثين رئيسيين، يُعنى أولهما بتحليل التحديات الأمنية المشتركة في المنطقة، لا سيما الهجرة غير الشرعية وأمن الطاقة، بينما يركّز الثاني على أبعاد التنمية، سواء من خلال دراسة الديناميكيات السياسية في بلدان الجنوب، تحليل المبادرات الاقتصادية المشتركة الهادفة إلى خلق توازن تنموي في الحوض المتوسطي.

المبحث الأول: الأمن في العلاقات الأورو–متوسطية.

أصبح البُعد الأمني في العلاقات الأورو–متوسطية يحتل موقعًا استراتيجيًا متقدمًا، بعد التطورات الجيوسياسية المتسارعة التي شهدها الحوض المتوسطي منذ تسعينيات القرن الماضي.

فلم يعد الأمن يُقاس فقط من زاوية التهديدات العسكرية التقليدية، بل توسّعت دائرته لتشمل قضايا معقدة وعابرة للحدود مثل الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة،

وتحديات الطاقة. وقد أدّى هذا التوسع في مفهوم الأمن إلى تبنّي ما يُعرف بـ"المقاربة الشاملة" أو "الأمن الإنساني"، التي تسعى إلى دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في صياغة السياسات الأمنية المشتركة[1].

تنظر أوروبا إلى أمنها الداخلي امتدادًا مباشرًا لأمن محيطها الجنوبي، بما في ذلك شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، ما يفسّر تكثيف الجهود الأوروبية في بناء آليات تعاون أمني مع دول الجنوب المتوسطي، و ذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف مثل الشراكة الأوروبية–المتوسطية أو سياسة الجوار الأوروبية، الاتحاد من أجل المتوسط.[2]"

برزت الهجرة غير الشرعية وأمن الطاقة كأبرز تحديين مشتركين في العلاقات الأمنية الأورو–متوسطية، فالهجرة تمثل هاجسًا حقيقيًا للاتحاد الأوروبي نتيجة تصاعد تدفقات المهاجرين غير النظاميين من الجنوب، ما أدى إلى ردود فعل سياسية وأمنية صارمة، تتراوح بين المساعدات المالية والاتفاقيات الأمنية مع دول المصدر والعبور، إلى جانب تشديد الرقابة الحدودية[3]، أما أمن الطاقة يرتبط بأهمية شمال إفريقيا كمصدر رئيسي للغاز الطبيعي والبترول، وفضاء عبور حيوي للطاقة في ظل السعي الأوروبي لتقليص التبعية للنفط الروسي وتنويع مصادر الطاقة.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية .

لا تزال الهجرة غير الشرعية تحتل موقعًا متقدمًا في أجندة العلاقات الأورو–متوسطية، بوصفها من أخطر القضايا العابرة للحدود، وأكثرها إقلاقًا للأمن الأوروبي.

---

[1]– عبد الوهاب، محمد، "تحولات مفهوم الأمن في العلاقات الدولية: من الحرب الباردة إلى الأمن الإنساني"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، بيروت، العدد 45، 2015، ص. 23 .

[2]– بن عيسى، عبد الرحمن، "السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي تجاه المغرب العربي: دراسة في الخلفيات والأبعاد"، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، جامعة الجزائر 1، العدد 8، 2020، ص. 87.

[3]– شتوح، سمير، "أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية المغاربية: من التعاون إلى الابتزاز؟"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 74، 2021، ص. 112.

فهي تمثل تهديدًا معقدًا تتشابك فيه أبعاد سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إنسانية وحتى جيو–استراتيجية، ولم تعد هذه الظاهرة تقتصر على انتقال أفراد من الجنوب نحو الشمال بحثًا عن تحسين أوضاعهم، بل تحولت إلى ظاهرة جماعية مدفوعة بشبكات التهريب، وحروب أهلية، وأزمات غذائية، وتغيرات مناخية، وتفكك مؤسسات الدولة في بعض مناطق الجنوب، مثل الساحل الإفريقي وليبيا[1].

يمكن فهم المواقف الأوروبية المتشددة حيال الهجرة من منطلق الحرص على أمن الحدود، والاستقرار الداخلي، مكافحة التهريب والإرهاب اتسمت مواقفها بازدواجية المعايير، وتغليب الهواجس الأمنية على الاعتبارات الإنسانية والتنموية، الأمر الذي ساهم في تفاقم الأزمة بدل حلّها، ومن أبرز مظاهر هذه السياسات إقامة مراكز احتجاز في دول العبور (كالنيجر وليبيا) خارج الحدود الأوروبية، وتمويل جدران إلكترونية، وتوسيع صلاحيات الوكالة الأوروبية لحراسة الحدود والسواحل "فرونتكس"، إضافة إلى ابتزاز بعض دول الجنوب بملف التأشيرات أو المساعدات مقابل التعاون في الترحيل والردع[2].

أما الجزائر تبنت سياسة مزدوجة تقوم على التعاون مع أوروبا للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، و على الدفاع عن سيادتها في إدارة الملف بما يتناسب و أولوياتها الوطنية، أقرت الجزائر عدة إجراءات تشريعية لمكافحة الهجرة غير النظامية، أبرزها القانون رقم 08–11 المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم في الجزائر، الذي يشدد على عقوبات الدخول غير القانوني، ويوسع من صلاحيات الترحيل الإداري[3]، و تؤكد الجزائر على ضرورة

[1]– خليف، محمد، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية: مقاربة تحليلية للأسباب والتداعيات"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المركز الديمقراطي العربي، العدد 24، 2021، ص. 31.

[2]– عيسى، سمية، "السياسة الأوروبية للهجرة: أبعادها وانعكاساتها على الجنوب المتوسطي"، *مجلة الشؤون المتوسطية*، جامعة عنابة، العدد 15، 2022، ص. 66

[3]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 08–11 المؤرخ في 25 يونيو 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها.

أن يكون التعاون الأورو–متوسطي في هذا الشق مبنيًا على التنمية المشتركة، لا على الضغط الأمني أو الإملاءات.

كما أن الجزائر لم تسلم من تبعات هذه الظاهرة داخليًا، فهي تواجه تدفقًا متزايدًا من المهاجرين الدول إفريقيا جنوب الصحراء،ما يؤدي إلى ضغط اقتصادي وخدماتي في بعض الولايات الجنوبية، خاصة تمنراست وأدرار وبسكرة، الأمر الذي دفع السلطات إلى التنسيق ضمن مقاربة تشمل البعد الإنساني دون الإضرار بأمن البلاد[1].

تمثل الهجرة غير الشرعية أيضًا ورقة ضغط سياسي في المفاوضات بين ضفتي المتوسط، فدول الجنوب تعتبرها وسيلة للضغط من أجل الحصول على تنازلات اقتصادية أو سياسية من الطرف الأوروبي، بينما أوروبا ترها تهديدًا ديموغرافيًا وثقافيًا يؤثر على وحدة مجتمعاتها وهويتها الوطنية، وقد تعزز هذا القلق بعد صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في عدة دول أوروبية، و التي تعتبر مكافحة الهجرة ضمن أولويات حملتها الانتخابية، كدول إيطاليا وفرنسا والمجر.

كما ينبغي عدم إغفال التأثير المتنامي للعوامل المناخية في تفاقم الهجرة غير الشرعية، إذ يُتوقع أن يؤدي التصحر وندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة في منطقة الساحل إلى نزوح جماعي نحو الشمال، ما يستوجب إدراج هذه الظاهرة ضمن مفاهيم الأمن البيئي والمناخي في الإطار الأورو–متوسطي.[2]

يتضح أن الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد قضية إنسانية أو اجتماعية، بل تحولت إلى ملف مركزي في علاقات الشمال بالجنوب، يتطلب رؤية شمولية متعددة الأبعاد، تقوم على

[1]– بوعافية، عبد الكريم، "الهجرة الإفريقية في الجزائر: بين الهواجس الأمنية والواجبات الإنسانية"، *مجلة البحوث الإفريقية*، جامعة الجزائر 2، العدد 7، 2020، ص. 54

[2]– سعيد، محمد، "صعود اليمين المتطرف وتأثيره على سياسة الهجرة الأوروبية"، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، العدد 224، أكتوبر 2021، ص. 78.

تعزيز التنمية المحلية، وإصلاح الحوكمة، وتوفير فرص للشباب، وتخفيف فجوة اللامساواة بين ضفتي المتوسط، بدل الاقتصار على المعالجات الأمنية والترقيعية.

المطلب الثاني: أمن الطاقة

ان أمن الطاقة أحد أبرز المحاور الاستراتيجية في العلاقات الأورو–متوسطية، لاسيما بالنسبة للجزائر التي تمثل مصدر رئيسي للطاقة نحو القارة الأوروبية، خصوصًا في مجال الغاز الطبيعي، وتبرز هذه الأهمية بشكل أكبر في ظل التحولات العالمية الجارية، مثل الحرب الروسية–الأوكرانية، والانتقال نحو الطاقات المتجددة، والتقلبات في أسعار النفط والغاز، ما جعل ملف الطاقة أحد المحددات الحيوية في رسم معالم الشراكة بين ضفتي المتوسط[1].

أولًا: مفهوم أمن الطاقة في السياق الأورو–متوسطي

يتجاوز مفهوم أمن الطاقة في هذا الإطار الجانب التقني لتأمين الإمدادات، ليشمل أبعادًا سياسية، اقتصادية، بيئية واستراتيجية. فعلى الصعيد الأوروبي، يتلخص أمن الطاقة في ضمان تدفق مستقر للطاقة بأسعار معقولة، دون الخضوع لضغوط جيوسياسية. أما من منظور بلدان الجنوب، فيشمل أمن الطاقة ضرورة الاستفادة العادلة من الموارد الطبيعية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وكسب شراكات متكافئة.

ثانيًا: الجزائر كشريك استراتيجي للطاقة في حوض المتوسط

تعتبر الجزائر أحد أهم المزودين التقليديين لأوروبا بالغاز الطبيعي، بفضل موقعها الجغرافي القريب من الأسواق الأوروبية، وتوفرها على احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي والنفط،

[1]– دحماني، ليلى، "الطاقات المتجددة في الجزائر: الإمكانيات والتحديات"، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية*، جامعة باتنة، العدد 22، 2022، ص. 67.

يمثل قطاع الطاقة أكثر من 90% من صادرات الجزائر، وأكثر من 60% من مداخيل الخزينة العامة ، كما تربط الجزائر بأوروبا عدة أنابيب غاز حيوية، أبرزها:

- أنبوب الغاز "ميدغاز "الرابط بين الجزائر وإسبانيا عبر بني صاف.
- أنبوب "ترانسميد "نحو إيطاليا عبر تونس.
- أنبوب "غاز المغرب العربي–أوروبا المتوقف حاليًا نحو إسبانيا عبر المغرب[1].

اكتسبت الجزائر أهمية مضاعفة بعد بداية الحرب في أوكرانيا سنة 2022، حيث سعت الدول الأوروبية إلى تنويع مصادرها وتقليص اعتمادها على الغاز الروسي، ما جعل الجزائر محض أنظار أوروبية شهدت الجزائر زيارات مكثفة من مسؤولين أوروبيين، تمخض عنها اتفاقيات لرفع حجم الإمدادات نحو إيطاليا وفرنسا[2].

ثالثًا: رهانات أمن الطاقة في الشراكة الأورو–متوسطية

إن العلاقات الطاقوية بين ضفتي المتوسط لا تخلو من التحديات والتباينات،إذ تسعى أوروبا إلى تأمين مواردها الطاقوية بأقل كلفة ممكنة، ودون تبعية سياسية، و في المقابل ترغب دول الجنوب، وعلى رأسها الجزائر تحقيق تنمية سيادية للقطاع الطاقوي، تضمن عائدات عادلة، واستثمارات مستدامة، ومشاركة فعالة في سلاسل القيمة الطاقوية.

كما أن مسألة الانتقال الطاقوي أصبحت عاملاً جديدًا يفرض نفسه، حيث تدفع أوروبا نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري، والانتقال نحو الطاقات المتجددة، ما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون بالنسبة للجزائر، التي تمتلك إمكانيات هائلة في الطاقة الشمسية، ما يجعلها

[1]– العربي، عبد القادر، "العلاقات الطاقوية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، العدد 219، يناير 2022، ص. 89.

[2]– مراد، سامية، "أمن الطاقة في علاقات الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط"، *مجلة أبحاث اقتصادية عربية*، معهد البحوث العربية، القاهرة، العدد 75، 2023، ص. 103.

مؤهلة لتكون منصة طاقوية متكاملة نحو أوروبا، شريطة توفر بنية تحتية واستراتيجية وطنية واضحة[1].

من جهة أخرى، يشكّل الأمن الطاقوي هاجسًا أمنيًا في حد ذاته، فتعرض خطوط الأنابيب للتهديدات الإرهابية، أو النزاعات الجيوسياسية كما في ليبيا وشرق المتوسط، قد يعرقل تدفق الإمدادات، مما يدفع بالاتحاد الأوروبي إلى دعم الاستقرار في الضفة الجنوبية عبر برامج استثمارية وشراكات أمنية.

رابعًا: آفاق التعاون الطاقوي الأورو–متوسطي

يتجه التعاون في مجال أمن الطاقة نحو تكثيف المشاريع المشتركة، مثل[2]:

- إنشاء منصات للطاقة المتجددة على غرار مشروع "ديزرتيك" الذي يسعى إلى توليد الطاقة الشمسية من الصحراء الكبرى.
- تحسين كفاءة الطاقة من خلال دعم المشاريع الصناعية الموفّرة للطاقة.
- تمويل مشاريع البحث والابتكار في الطاقات النظيفة بالتنسيق مع مراكز البحوث الجامعية والمؤسسات الصناعية المتوسطية.

كما أن الجزائر مدعوة إلى تعزيز شراكاتها الطاقوية بالاستفادة من التمويل الأوروبي الأخضر، وتحديث بنيتها التحتية الطاقوية، والانخراط في آليات جديدة لضمان الاستدامة والتنوع الطاقوي، خاصة في ظل تراجع الطلب العالمي على الطاقات التقليدية على المدى الطويل.

[1]– مراد، سامية، ،نفس المرجع السابق ، ص106

[2]– مراد، سامية، ،نفس المرجع السابق ، ص109

المبحث الثاني: التنمية في العلاقات الأورو–متوسطية

تحتل التنمية بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مكانة محورية في العلاقات الأورو–متوسطية، إذ لا تقتصر هذه العلاقات على الجوانب الأمنية أو التجارية فقط، بل تشمل دعم مسارات الإصلاح والبناء المؤسسي وتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في دول الضفة الجنوبية، وعلى رأسها الجزائر. ويعود ذلك إلى إدراك أوروبا أن غياب التنمية العادلة والمتوازنة يشكل تهديدًا مباشرًا لاستقرار المنطقة برمتها، سواء من خلال تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أو توسع دائرة الفقر والتهميش، أو بروز تيارات التطرف والعنف[1].

في هذا السياق، تمثل برامج الشراكة الأورو–متوسطية، بدءًا من "إعلان برشلونة" سنة 1995، مرورًا بالسياسة الأوروبية للجوار، ووصولًا إلى "الاتحاد من أجل المتوسط"، أطرًا سياسية واقتصادية تهدف إلى تعزيز التنمية في دول الجنوب، عبر آليات التمويل والدعم المؤسساتي، والمرافقة في إصلاح السياسات العمومية، وتشجيع التبادل التجاري، والاستثمار في البنية التحتية والتعليم والتكنولوجيا[2].

تتجلى أهمية البعد التنموي في العلاقات الأورو–متوسطية في كونه يُنظر إليه كأداة استراتيجية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، ترى دول الاتحاد الأوروبي أن معالجة جذور الأزمات الأمنية تبدأ بإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجنوب. وهذا ما عبّر عنه الاتحاد الأوروبي في العديد من الوثائق الرسمية، التي أكدت أن التنمية "ليست فقط هدفًا أخلاقيًا، بل مصلحة استراتيجية مشتركة."

---

[1]– عيساوي، ناصر، "العلاقات الأورو–متوسطية من منظور استراتيجي"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، العدد 26، جامعة الجزائر 3، 2022، ص. 90.

[2]– جباري، سمير، "الشراكة الأورو–متوسطية والتنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي"، *مجلة الاقتصاد المغاربي*، جامعة وهران، العدد 18، 2021، ص. 42.

أما بلدان الجنوب ترى التعاون مع أوروبا يُمثل فرصة للحصول على الدعم المالي والتقني والتجاري، لتسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد السوق، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، إن مسارات التنمية في هذه العلاقات تظل مشوبة بعدة تحديات من اختلال موازين القوة، وضعف الاستفادة المتكافئة، وتباين الأجندات السياسية والاقتصادية.[1]

يركّز هذا المبحث على محورين أساسيين يُجسّدان الأبعاد التنموية في العلاقات الأورو–متوسطية، التنمية السياسية عبر دعم الديمقراطية، والحكم الرشيد، وبناء المؤسسات، والتنمية الاقتصادية عبر تعزيز الشراكة التجارية، وتحفيز الاستثمار، وتطوير البنية التحتية، وتحقيق التكامل الإقليمي.

المطلب الأول: التنمية السياسية

تعتبر التنمية السياسية إحدى الركائز الأساسية للتعاون الأورو–متوسطي، و التي تندرج ضمن الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي وضعها الاتحاد الأوروبي منذ إطلاق "إعلان برشلونة" سنة 1995، والذي ربط بشكل واضح بين الاستقرار الإقليمي والتنمية السياسية في دول الجنوب، ومنها الجزائر، يعود الاهتمام الأوروبي إلى القناعة بأن غياب الحكم الرشيد وتهميش الحريات السياسية وحقوق الإنسان في الجنوب يشكل منبعًا أساسيًا للاضطرابات الأمنية والهجرة غير النظامية والتطرف العنيف، ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى إدماج التنمية السياسية ضمن برامجه التعاونية مع دول الجنوب بوصفها ضرورة استراتيجية وليس مجرد مسألة داخلية تخص تلك الدول فقط[2].

[1]– الشريف، محمد، "السياسة الأوروبية للجوار: بين الطموح التنموي والمصالح الأمنية"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، المركز العربي للأبحاث، العدد 51، 2023، ص. 71

[2]– رابح، نوال، "التنمية السياسية وأثرها في الشراكة الأورو–متوسطية: دراسة حالة الجزائر"، *مجلة الباحث السياسي*، جامعة المسيلة، العدد 9، 2022، ص. 78.

يتمثل مفهوم التنمية السياسية في جملة من التحولات التي تمس بنية النظام السياسي اتجاه تعزيز التعددية السياسية، المشاركة الشعبية، الشفافية، احترام الحقوق والحريات، وبناء دولة القانون، كما تشمل التنمية تحديث البنى المؤسساتية والإدارية، تحسين فعالية أداء الدولة، بما يسمح بتكريس الديمقراطية التمثيلية والفصل بين السلطات وضمان استقلالية القضاء[1].

أولًا: أبعاد التنمية السياسية في الشراكة الأورو–متوسطية

حرصت الشراكة الأورو–متوسطية على إدراج الإصلاح السياسي كعنصر جوهري من عناصر التعاون،لاسيما في ظل تنامي التحديات السياسية والاجتماعية في منطقة جنوب المتوسط من الأزمات الدستورية، ضعف المؤسسات، الفساد، ضعف الحريات العامة، وغياب العدالة الاجتماعية. وقد تم تكريس البعد السياسي عبر عدة آليات أبرزها:

- برامج دعم الحكم الرشيد (Governance programs)، والتي تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسساتية والإدارية.
- مبادرات دعم حقوق الإنسان والعدالة، مثل برامج دعم إصلاح العدالة.
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني، عبر تمويل منظمات غير حكومية مستقلة.
- المرافقة التقنية والمالية لعمليات الإصلاح السياسي والدستوري.

ورغم أن الاتحاد الأوروبي حرص، على الأقل نظريًا، على اعتماد نهج مشروطية إيجابية، أي ربط المساعدات بتقدم حقيقي في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن هذا النهج لم يُطبق بشكل دائم، مما أدى إلى ضعف النتائج المرجوة في بعض الدول، بما فيها الجزائر.[2]

[1]– محمد، علي، *مفاهيم في التنمية السياسية والإصلاح الديمقراطي*، دار الهدى، بيروت، 2021، ص. 45.

[2]– محمد، علي، نفس المرجع السابق ، ص47

ثانيًا: التنمية السياسية في الجزائر في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي

في الجزائر، شكّل التعاون الأورو–متوسطي أداة مهمة لدعم جهود الإصلاح السياسي، خاصة في مرحلة ما بعد الألفية الثانية. حيث استفادت الجزائر من عدة برامج أوروبية، منها:

- برنامج دعم الحوكمة الديمقراطية (PAGD) الذي موّلته المفوضية الأوروبية بهدف تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز الشفافية على مستوى الإدارة[1].
- برامج دعم المجتمع المدني (PAJE, DIVECO) والتي استهدفت تقوية قدرات الجمعيات المحلية والمؤسسات المنتخبة.
- برامج دعم إصلاح العدالة التي رامت تحسين الاستقلالية والفعالية في القضاء الجزائري.

وقد ساعد هذا التعاون إلى رفع القدرات الفنية للمؤسسات الجزائرية، لاسيما في مجالات التخطيط، التقييم، والمساءلة،كما تم تمويل عدد من المشاريع كإشراك المرأة والشباب في الحياة السياسية، إنشاء مراكز دراسات وورشات تدريب سياسي وإداري.[2]

إلا أن تأثير التعاون الأوروبي في هذا المجال ظل محدودًا لأسباب متعدّدة، أهمها:

- التحفظ الجزائري التقليدي تجاه أي تدخل أجنبي في الشأن السياسي الداخلي.
- تركيز الاتحاد الأوروبي على البعد الأمني أكثر من السياسي، خصوصًا بعد أحداث "الربيع العربي" التي دفعت أوروبا لإعادة تقييم مواقفها من تغيير الأنظمة.
- ضعف تأثير المجتمع المدني المحلي في الجزائر، نظرًا لضعف التمويل والاستقلالية المؤسساتية.

[1]– محمد، علي، نفس المرجع السابق ، ص49

[2]– وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "تقرير حول التعاون المؤسساتي مع الاتحاد الأوروبي"، الجزائر، 2023، ص. 24

ثالثًا: تقييم عام وإشكاليات التعاون السياسي.

تشير الدراسات الحديثة إلى أن التعاون الأورو–متوسطي لم ينجح بعد في إحداث تغيير جذري في بنية الأنظمة السياسية بدول الجنوب، بسبب ما يلي:

- غلبة الطابع الانتقائي الأوروبي، حيث يتم التركيز على دول دون غيرها وفقًا للمصالح الأمنية والاقتصادية.
- الازدواجية الأوروبية في الخطاب :حيث يتم التسامح أحيانًا مع انتهاكات الحقوق السياسية إذا تعلق الأمر بشركاء أمنيين فاعلين.
- ضعف آليات التتبع والمساءلة في البرامج الأوروبية الموجهة للتنمية السياسية.

كما أن التنمية السياسية لا يمكن أن تنجح دون إرادة داخلية حقيقية لدى الأنظمة السياسية في الجنوب، والتي تظل رهينة السياقات الداخلية وميزان القوى المجتمعي والاقتصادي.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية.

تمثل التنمية الاقتصادية أحد المحاور المركزية في العلاقات الأورو–متوسطية،إذ كانت من أبرز الأهداف التي تم التأكيد عليها منذ إطلاق إعلان برشلونة عام 1995،إذ نص على إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار والازدهار المشترك بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وأظهرت التجربة أنّ التكامل الاقتصادي يمثل الوسيلة الأكثر نجاعة لبناء الثقة وتحقيق مصالح متبادلة بين دول الشمال والجنوب،لاسيما في ظل التفاوت الكبير لمستويات النمو والتنمية بين الضفتين، وما يرتبط بذلك من تحديات تنموية، اجتماعية وهيكلية تعاني منها الدول الجنوبية، ومنها الجزائر.[1]

[1]– بن رابح، نصيرة، "واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، جامعة ورقلة، العدد 13، 2021، ص. 33.

أولًا: مرتكزات التنمية الاقتصادية في الشراكة الأورو-متوسطية

تقوم المقاربة الأوروبية للتنمية الاقتصادية في جنوب المتوسط على مجموعة من المرتكزات أبرزها[1]:

1-**فتح الأسواق** تدريجياً من خلال اتفاقيات الشراكة التي تنص على إقامة مناطق تجارة حرة، وإلغاء التعريفات الجمركية على السلع الصناعية.

2-**دعم الإصلاحات الاقتصادية** الهيكلية في الدول الشريكة، من خلال مساعدات مالية وتقنية.

3-**تشجيع الاستثمار الأوروبي** في قطاعات إنتاجية وخدماتية مستدامة في الجنوب.

4-**تطوير البنية التحتية**، خصوصًا في مجالات النقل والطاقة والاتصال، بما يعزز الاندماج الإقليمي.

5-**تحفيز التكامل بين دول الجنوب**، ضمن مقاربة تنموية تتجاوز العلاقة الثنائية إلى شراكة إقليمية.

تم تجسيد هذه الأهداف عبر أدوات مختلفة، منها :برنامج الجوار الأوروبي (ENP)،وآلية المساعدة الأوروبية للجوار والتنمية(ENI) إضافة إلى برامج دعم الابتكار والحوكمة الاقتصادية والتكوين المهني[2].

[1]- عبد الرزاق، سفيان، "الشراكة الجزائرية الأوروبية: التحديات والآفاق"، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، جامعة قسنطينة، العدد 18، 2020، ص. 42.

[2]- د. نجيب بوحوش، "العلاقات الاقتصادية الأورو-متوسطية: مكامن الخلل وآفاق التطوير"، *الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة في حوض المتوسط*، جامعة مستغانم، 2019، ص. 87.

ثانيًا: التعاون الاقتصادي الجزائري–الأوروبي في إطار الشراكة.

وقّعت الجزائر والاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة سنة 2002 ،و الذي دخل حيّز التنفيذ عام 2005، تضمّن بنودًا تتعلّق بتحرير التجارة، تحفيز الاستثمار، دعم الإصلاحات الاقتصادية. غير أن تطبيق الاتفاق لم يخلُ من التحديات:

- الصادرات الجزائرية نحو أوروبا ظلت تقليدية، وتعتمد أساسًا على المحروقات، ما حدّ من تنويع الاقتصاد[1].
- غياب توازن في الميزان التجاري، حيث ظلت الواردات الأوروبية إلى الجزائر أكبر من صادراتها، مما أدى إلى خسائر اقتصادية معتبرة، قدرت بأكثر من 10 مليار دولار منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ
- ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي، رغم المزايا التفضيلية الممنوحة.
- استمرار العراقيل البيروقراطية والجمركية واللوجستية داخل الجزائر، ما حدّ من فعالية الاتفاق.

كما استفادت الجزائر من عدة برامج ومبادرات أوروبية لدعم التنمية الاقتصادية، مثل:

- برنامج دعم تنويع الاقتصاد DIVECO لدعم قطاعات الفلاحة والصناعة الغذائية.
- برنامج PAJE لدعم التشغيل وتعزيز مهارات الشباب.
- برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةPSME ، الذي هدف إلى تحسين مناخ الأعمال وبيئة الاستثمار.

ساهمت هذه البرامج جزئيًا في **تحسين قدرات التسيير** لدى المؤسسات الجزائرية، وتوفير فرص تكوين، إلا أنها بقيت دون الطموحات في غياب إصلاحات هيكلية عميقة داخل الاقتصاد الوطني[1].

[1]– د. نجيب بوحوش، نفس المرجع السابق ، ص89

ثالثا: التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العلاقات الأورو–متوسطية

رغم مرور أكثر من عقدين على الشراكة الأورو–متوسطية، إلا أنّ النتائج على مستوى التنمية الاقتصادية ظلت محدودة في دول الجنوب، ومن بينها الجزائر، بسبب عدة معوقات:

- عدم التكافؤ في القوة الإنتاجية والتنافسية بين اقتصاديات الجنوب والشمال، مما يجعل التبادل التجاري غير متوازن[2].
- هيمنة الطابع الريعي على اقتصاديات الجنوب، وخاصة اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات.
- ضعف البنية التحتية وتباطؤ إصلاح القطاع المالي والمصرفي، مما يعوق خلق بيئة استثمارية جاذبة.
- القيود السياسية والسيادية التي تفرضها بعض الدول، مثل الجزائر، تجاه الانفتاح الكامل، خشية التأثير على السيادة الاقتصادية.
- غياب تكامل اقتصادي مغاربي فعّال، مما يُضعف المفاوضات الجماعية مع الاتحاد الأوروبي.

كما أن المقاربة الأوروبية بدورها تعاني من التركيز على مصالح الاتحاد في الطاقة والهجرة والأمن، أكثر من الاهتمام الحقيقي ببناء اقتصادات قوية في الجنوب، إضافة إلى ضعف الالتزامات التمويلية مقارنة بالاحتياجات الضخمة لدول الجنوب[3].

[1]– نفس المرجع السابق ، ص90

[2]– د. نجيب بوحوش، نفس المرجع السابق ، ص90

[3]– د. نجيب بوحوش، نفس المرجع السابق ، ص92

خلاصة الفصل

يتضح من خلال هذا الفصل أن الأمن والتنمية في الفضاء الأورو–متوسطي يمثلان وجهين لعملة واحدة، لا يمكن الفصل بينهما، فالمقاربة الأمنية الأوروبية تجاه دول الجنوب باتت ترتكز على فكرة "أمن متقاسم"، يتطلب مساهمة فعلية من دول الشراكة من خلال إصلاحات سياسية، وتعزيز الشفافية، واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يرتبط بشكل وثيق بالتنمية السياسية. كما أن قضايا مثل الهجرة غير الشرعية وأمن الطاقة ليست فقط إشكاليات أمنية، بل تعكس اختلالات اقتصادية وفوارق تنموية صارخة بين الضفتين.

أبانت الشراكات القائمة، مثل الاتحاد من أجل المتوسط وبرنامج الجوار الأوروبي، عن سعي حثيث لتقليص هذه الفجوة، إلا أن نجاح هذه المبادرات ما يزال مرهونًا بتوافر الإرادة السياسية لدى الطرفين، وتجاوز منطق الهيمنة والمصالح الضيقة لصالح شراكة أكثر توازنًا وإنصافًا، كما أنّ معالجة التحديات الأمنية لن تكون فعالة إلا إذا تمّت من خلال سياسات تنموية مستدامة، تنبع من خصوصيات المجتمعات المحلية في الجنوب، وتُؤسس لفضاء متوسطي مشترك آمن ومنتج.

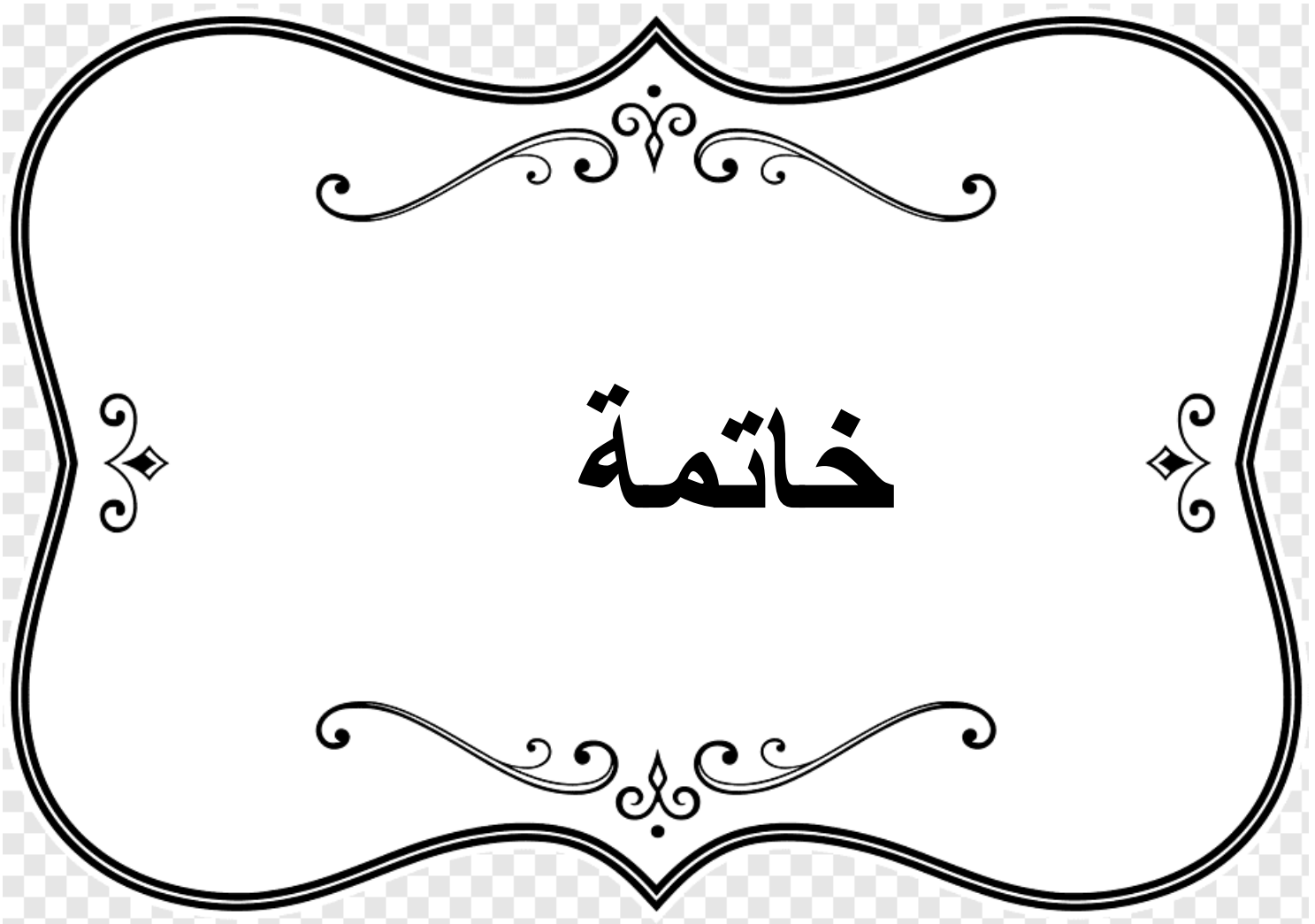
خاتمة

لقد بيّنت هذه الدراسة، من خلال تحليل معمّق، أن العلاقات الأورومتوسطية ترتكز على معادلة شديدة التعقيد بين البعدين الأمني والتنموي، حيث تسعى دول الضفة الشمالية للمتوسط، وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي، إلى تحقيق استقرار استراتيجي في جوارها الجنوبي، بينما تناضل دول الجنوب، وعلى رأسها الجزائر، من أجل نيل مكتسبات تنموية تعزز من سيادتها وتضمن أمنها الداخلي. وقد أظهرت الوقائع أن الاتحاد الأوروبي كثيرًا ما يُغلب الاعتبارات الأمنية في تعاطيه مع الجنوب، لا سيما في مجالات الهجرة غير الشرعية، مكافحة الإرهاب، وأمن الطاقة، ما يُفضي في أحيان كثيرة إلى تهميش البُعد التنموي الذي يحتاجه جنوب المتوسط بشدة.

كما أكّدت الدراسة أن أي شراكة فعلية بين ضفتي المتوسط يجب أن تقوم على التوازن والندية، لا على الفرض والإملاء، وأن التنمية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن الأمن، والعكس صحيح؛ فغياب الاستقرار الأمني يُقوّض الجهود التنموية، بينما يؤدي غياب العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة إلى تفجّر أزمات أمنية. إن هذا الترابط الجدلي بين الأمن والتنمية يستدعي مقاربة شاملة، تتجاوز منطق المعالجة الأحادية الجانب، نحو رؤية استراتيجية متكاملة تضمن مصالح الطرفين.

ولعل الجزائر، بما لها من موقع جيوسياسي مهم ووزن طاقوي معتبر، قادرة على لعب دور محوري في إعادة رسم معالم الشراكة الأورومتوسطية، شريطة أن توظف أوراق قوتها التفاوضية بذكاء، وأن تطور من رؤيتها الوطنية في اتجاه توازن المصالح وتعزيز الشراكة العادلة.

-نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة وجود **هيمنة واضحة للبعد الأمني** في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، خاصة في ما يتعلق بقضايا الهجرة غير الشرعية، وأمن الحدود، ومكافحة الإرهاب.

- تم التأكد من أن **المقاربة الأوروبية تغلب منطق الحماية الذاتية** على حساب التنمية المشتركة، مما يخلق خللًا بنيويًا في أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

- كشفت الدراسة أن **التنمية الاقتصادية في دول جنوب المتوسط ما تزال محدودة** نتيجة الشروط التقييدية للاتحاد الأوروبي في الاتفاقيات الاقتصادية، والتي لا تراعي واقع دول الجنوب التنموي.

- أوضحت المعطيات أن **دول الجنوب، ومنها الجزائر، لم تستثمر بشكل كافٍ أوراق قوتها التفاوضية،** كالموقع الجغرافي والقدرات الطاقوية، لتعزيز مكاسبها التنموية في إطار الشراكة.

- أكدت الدراسة وجود **تداخل جدلي بين الأمن والتنمية،** بحيث لا يمكن بناء أمن مستدام من دون تنمية حقيقية، ولا يمكن تحقيق تنمية طويلة الأمد في ظل هشاشة أمنية.

- بيّنت النتائج أن **غياب شراكة فعلية مبنية على الندية والتوازن** بين الطرفين يُقوّض أهداف التكامل والتقارب بين ضفتي المتوسط.

- لاحظت الدراسة أن **مبادرات التعاون الأورومتوسطي، مثل برشلونة وسياسة الجوار**، لم تحقق أهدافها التنموية بشكل كافٍ، وظلت في كثير من الأحيان رهينة المقاربة الأوروبية الأحادية.

- توصّلت الدراسة إلى أن **تعزيز التنمية السياسية في دول الجنوب** هو أحد الشروط الضرورية لقيام شراكة متوازنة، حيث إن بناء دولة القانون والشفافية يسهم في الاستقرار.

نتائج الفرضيات

-نتيجة الفرضية العامة:

إن تحقيق توازن بين متطلبات الأمن ومتطلبات التنمية يؤدي إلى بيئة مستقرة ومزدهرة، مما يعزز فرص التعاون الأورو-متوسطي ويجعل العلاقات أكثر نجاعة وفاعلية.

- **نتيجة الفرضية الأولى (مفهوم الأمن والتنمية):**

الفهم المشترك للأمن والتنمية بين دول المتوسط يسمح بوضع سياسات منسجمة واستراتيجيات موحدة، ما يُسهم في الاستقرار الإقليمي.

- **نتيجة الفرضية الثانية (التهديدات الأمنية)**

إدراك طبيعة التهديدات الأمنية يساعد على توجيه الجهود نحو التعاون الأمني والاستخباراتي، مما يقلل من المخاطر ويزيد من الانسجام بين الضفتين.

-نتيجة الفرضية الثالثة (أثر غياب التنمية):

ضعف التنمية يؤدي إلى تفاقم الهجرة والاضطرابات الاجتماعية، مما يعقّد العلاقات الأورو-متوسطية ويُظهر الحاجة إلى سياسات تنموية عادلة ومتوازنة.

نتيجة الفرضية الرابعة (مكانة الجزائر):

يمكن للجزائر، بفضل موقعها الاستراتيجي ومواردها، أن تلعب دوراً محورياً في إنجاح الشراكة الأورو-متوسطية، شريطة تفعيل آليات تنموية فعالة وتحسين مناخ الاستثمار.

-الاقتراحات :

- ضرورة تبني مقاربة شاملة ومتكاملة في العلاقات الأورومتوسطية تراعي التوازن بين متطلبات الأمن وأهداف التنمية المستدامة.
- دعوة دول جنوب المتوسط، وعلى رأسها الجزائر، إلى تعزيز قدراتها التفاوضية داخل الشراكات الإقليمية، من خلال توظيف أوراقها الاستراتيجية (كالطاقة والموقع الجيوسياسي).
- العمل على إعادة صياغة آليات الشراكة الأورومتوسطية لتصبح أكثر إنصافًا وندية، وبما يخدم المصالح المتبادلة للطرفين.

- مطالبة الاتحاد الأوروبي بأن ينقل تركيزه من المقاربة الأمنية الضيقة إلى دعم المشاريع التنموية طويلة المدى، خصوصًا في مجالات التعليم، الصحة، والبنية التحتية.
- تشجيع المجتمع المدني في دول جنوب المتوسط على لعب دور فاعل في توجيه سياسات التعاون مع الضفة الشمالية، بما يضمن الشفافية والرقابة الشعبية.
- ضرورة دعم التنمية السياسية في دول الجنوب من خلال برامج تدعيم الحوكمة الرشيدة، وبناء المؤسسات الديمقراطية، ومحاربة الفساد.
- اقتراح إنشاء آلية تقييم دورية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط لقياس مدى التوازن في تنفيذ المشاريع الأمنية والتنموية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية .

1. إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم – مناهج وتطبيقات– و، د ط، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1996،
2. إبراهيم شمس الدين، معجم مقاييس اللغة، بيروت: دار الكتب العلمية، المجلد (1) ، 1999،
3. ابن منظور، لسان العرب، بيروت، المجلد 13 ، ط ،3 ، دار صادر، بيروت، 1994،
4. أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، بيروت: دار المعرفة، ط 3 ، 2008،
5. بوزنادة معمر، ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، د ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س،
6. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، الدورة التاسعة والخمسون، نيويورك، 2004 ،
7. جهينة سلطان عيسى و آخرون علم اجتماع التنمية، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى. (1999 ،)
8. جون إدلمان سيربو،(سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترمجة: خالد قاسم، مركز الكتب الأردني، الأردن. (1987)،
9. حواس أمين. المؤسسات والنمو الاقتصادي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (2015)،
10. سيد أعمر شيخنا، تحولات الطاقة ومستقبل إفريقيا، سلسلة تقارير، قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2016.
11. عامر مصباح ، ، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية ، الجزائر ، دار الكتاب الحديث، 2011،

12. عامر مصباح المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، الجزائر : دار الكتاب الحديث، ط 1 ، 2013 ،

13. عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط 1 ، الجزائر : المكتبة الجزائرية بوداود، 2005،

14. عبد القادر عرابي، *الرهانات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط*، دار الأمير، الجزائر، 2018،

15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اجتاهات حديثة في التنمية، الدار الجماعية، الإسكندرية. 1999

16. عبد القادر محمد عبد القادر عطية اجتاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية. (1999 ،)،

17. عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الأدب المفرد، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، د ط، 1955،

18. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي لأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي، الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع،2005،

19. عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر ، ط 2 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2007،

20. غي هرميه وآخر ون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، د ط لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

21. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، القاهرة: دار الحديث، د ط، 2008،[1]

22. محسن العجمي بن عيسى الأمن والتنمية الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2014،

23. محمد بدوي، قاموس أكسفورد المحيط (انجليزي–عربي)، د ط، بيروت أكاديميا أنترناشيونال للنشر والطباعة،1996،

24. محمد غالب كرادة، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 3، 2004،

25. محمد، علي، *مفاهيم في التنمية السياسية والإصلاح الديمقراطي*، دار الهدى، بيروت، 2021،

26. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، ط 1، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2017،

27. المنجد في اللغة، بيروت: دار المشرق، ط 20، 1969،

28. نورة بوحناش، *العلاقات الأورو-متوسطية وأبعادها الأمنية*، دار الهدى، الجزائر، 2015،

29. هايل عبد الله طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، ط 1 ، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012،

30. هرميه وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005،

31. وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط 1 ، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006،

ثانيا : المذكرات والأطروحات .

1. بلخثير نجية، التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تلمسان، الجزائر 2011 .

2. بونوار بن صايم، النظريات الأمنية، مطبوعة محاضرات في مقياس النظريات الأمنية لطلبة ماستر 1 تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر) ، 2015-2016،

3. جويدة حمزاوي، التصور لامني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات

مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010،

4. حنان بن عبد الرزاق، ، "تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة النموذج الإسباني 1936 ،"أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)، 2016/ 2017،
5. صواليلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والتسيير جامعة الجزائر، 2005–2006 ،
6. طويل نسيمة، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة المرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقت الدولية، جامعة باتنة الجزائر) 2010،
7. قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010،
8. قسوم سليم الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية : دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, تخصص: الاستراتيجيات والمستقبليات جامعة الجزائر 3، 2010،

ثالثا: المجلات

1. أحمد فريجة، لدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (04) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة (الجزائر) 2016،
2. إياد الدليمي، "الاتحاد الأوروبي والتوجه الجديد تجاه دول الجوار"، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، القاهرة، 2015،
3. بن رابح، نصيرة، "واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، جامعة ورقلة، العدد 13، 2021،
4. بن ستي عبد القادر، "الاتحاد الأوروبي والسياسة الأمنية في جنوب المتوسط: الجزائر نموذجًا"، مجلة الدراسات الأمنية والاستراتيجية، جامعة الجزائر 3، العدد 10، 2021، ص. 65.
5. بن عيسى، عبد الرحمن، "السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي تجاه المغرب العربي: دراسة في الخلفيات والأبعاد"، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، جامعة الجزائر 1، العدد 8، 2020،
6. بوحنية قوي، *السياسات الأوروبية المتوسطية: قراءة في آليات وبرامج الاتحاد الأوروبي تجاه الضفة الجنوبية للمتوسط*، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 10، 2018،
7. بوحنية قوي، *تقييم سياسة الجوار الأوروبية في الجزائر: مقاربة نقدية*، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 12، 2017،
8. بوعافية، عبد الكريم، "الهجرة الإفريقية في الجزائر: بين الهواجس الأمنية والواجبات الإنسانية"، *مجلة البحوث الإفريقية*، جامعة الجزائر 2، العدد 7، 2020،
9. جباري، سمير، "الشراكة الأورو–متوسطية والتنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي"، *مجلة الاقتصاد المغاربي*، جامعة وهران، العدد 18، 2021،

10. خليف، محمد، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية: مقاربة تحليلية للأسباب والتداعيات"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المركز الديمقراطي العربي، العدد 24، 2021،

11. خولة يوسف، أمل يازجي، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 ، العدد ،02 جامعة دمشق دمشق ، 2012،

12. د. نجيب بوحوش، "العلاقات الاقتصادية الأورو–متوسطية: مكامن الخلل وآفاق التطوير"، *الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة في حوض المتوسط*، جامعة مستغانم، 2019،

13. دحماني، ليلى، "الطاقات المتجددة في الجزائر: الإمكانيات والتحديات"، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية*، جامعة باتنة، العدد 22، 2022،

14. رابح، نوال، "التنمية السياسية وأثرها في الشراكة الأورو–متوسطية: دراسة حالة الجزائر"، *مجلة الباحث السياسي*، جامعة المسيلة، العدد 9، 2022،

15. سعيد، محمد، "صعود اليمين المتطرف وتأثيره على سياسة الهجرة الأوروبية"، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، العدد 224، أكتوبر 2021،

16. سمية بن لطرش، "الشراكة الأورو–متوسطية والتنمية في الجزائر"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، العدد 22، 2019،

17. سمير بن سعدة، "أوروبا والمغرب العربي: أفق التوازن الأمني"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، العدد 12، 2022،

18. شتوح، سمير، "أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية المغاربية: من التعاون إلى الابتزاز؟"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 74، 2021،

19. الشريف، محمد، "السياسة الأوروبية للجوار: بين الطموح التنموي والمصالح الأمنية"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، المركز العربي للأبحاث، العدد 51، 2023،

20. صليحة مقاوسي، هند جمعوني، "نحو مقاربات نظرية لدراسة التنمية الاقتصادية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: قراءات حديثة في التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (الجزائر)، 2010،

21. عبد الحميد بوحديبة، *مسار برشلونة في ضوء التحديات الجديدة للمنطقة المتوسطية*، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، 2010،

22. عبد الحميد زغدار، "التنمية في ظل الشراكة: رؤية نقدية للتعاون الأورو–متوسطي"، *مجلة الباحث للدراسات الاقتصادية*، العدد 7، 2022،

23. عبد الحميد نسيب، "الشباب والهجرة: بين الواقع الاجتماعي والمقاربات الأوروبية"، *مجلة دراسات المتوسط*، العدد 9، 2021،

24. عبد الرزاق، سفيان، "الشراكة الجزائرية الأوروبية: التحديات والآفاق"، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، جامعة قسنطينة، العدد 18، 2020،

25. عبد العزيز بن عبد الله، *السياسات الأوروبية المتوسطية: الأهداف والرهانات*، مجلة العلوم السياسية، العدد 27، جامعة الجزائر 3، 2019،

26. عبد الكريم قزيز، "سياسة الجوار الأوروبية الجديدة وموقع الجزائر"، مجلة أبحاث سياسية، العدد 11، جامعة الجزائر 3، 2021،

27. عبد الوهاب، محمد، "تحولات مفهوم الأمن في العلاقات الدولية: من الحرب الباردة إلى الأمن الإنساني"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، بيروت، العدد 45، 2015،

28. العربي، عبد القادر، "العلاقات الطاقوية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، العدد 219، يناير 2022،

29. عيساوي، ناصر، "العلاقات الأورو–متوسطية من منظور استراتيجي"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، العدد 26، جامعة الجزائر 3، 2022،

30. عيسى، سمية، "السياسة الأوروبية للهجرة: أبعادها وانعكاساتها على الجنوب المتوسطي"، *مجلة الشؤون المتوسطية*، جامعة عنابة، العدد 15، 2022،

31. لخضر بوزيدي، "قراءة في الاتفاقيات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية"، *مجلة الاقتصاد والتنمية*، العدد 10، 2021،

32. محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 01، 2015،

33. مراد، سامية، "أمن الطاقة في علاقات الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط"، *مجلة أبحاث اقتصادية عربية*، معهد البحوث العربية، القاهرة، العدد 75، 2023،

34. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "سياسة الجوار الأوروبية: مراجعة نقدية"، ورقة تحليلية، الدوحة، 2017،

35. مصطفى كعوش، *اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: الفرص والتهديدات*، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد 13، 2016،

36. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "تقرير التعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي"، منشورات رسمية، الجزائر، 2021

37. وصفى محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 01، 2015، (ب م ن) ،

38. ياسين فطناسي، *البُعد الثقافي في العلاقات الأورو–متوسطية: واقع وآفاق*، مجلة الثقافة والسياسة، جامعة الجزائر 3، العدد 09، 2019،

39. يوسف بوشريم، "سياسة الجوار الأوروبية الجديدة وانعكاساتها على الجزائر"، مجلة العلوم السياسية والقانون، جامعة المسيلة، العدد 20، 2020،

40. يوسف عبابسة، "المسألة الثقافية في الشراكة الأورو–متوسطية: بين الحوار والهيمنة"، *مجلة الفكر المعاصر*، العدد 15، 2018،

رابعا : قوانين والاتفاقيات .

1. الاتحاد الأوروبي، "الآلية الأوروبية للجوار والشراكة"، تقرير رسمي، 2016.
2. اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، 2002، المادة 2 والمادة 90.
3. إعلان برشلونة، 1995، النص الكامل، الاتحاد الأوروبي .
4. إعلان برشلونة، الاتحاد الأوروبي، نوفمبر 1995.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها.
6. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "تقرير حول التعاون المؤسساتي مع الاتحاد الأوروبي"، الجزائر، 2023،
7. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، *تقارير التعاون مع الاتحاد الأوروبي 2005-2018*، منشورات رسمية .
8. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2017 المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

خامسا : المراجع باللغة الأجنبية .

1. Barry Buzan, People States and Fear, The National Security Problem in International Relation, Wheatsheaf Books LTD, Brighton, 1983,
2. David Dominique, sécurité l'après new York paris presses des science politique 2002 p38
3. elke krahmann, << security: collective good or commodity » european journal of international relation, 2008

4. Jean Paul Roy, Le dictionnaire professionnel du BTP, Tirage 02, Paris, 2001,
5. Judy Persail, Oxford Dictionary, Edition Thenth, 2002,
6. Med Cherif Ilmane, Dictionnaire d'économie et de sociale, Berti Edition, Alger, 2009,
7. Wolfram Lacher, «< actually existing security: the political economy of the saharan threat », security « dialogue, 2008,

العنوان	لصفحة
فهرس المحتويات	
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص	–
مقدمة	أ
الفصل الأول التأصل المفاهيمي والنظري لمفهومي الأمن والتنمية	
تمهيد	08
المبحث الأول: مفهوم الأمن	09
المطلب الأول: تعريف الأمن .	09
المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن	14
المطلب الثالث : النظريات التحليلية للأمن .	17
المبحث الثاني : مفهوم التنمية .	26
المطلب الاول: تعريف التنمية	26
المطلب الثاني : أبعاد التنمية .	31
المطلب الثالث : النظريات التفسيرية للتنمية .	32
المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والتنمية .	41
المطلب الأول: العلاقة الارتباطية بين الأمن والتنمية.	41
المطلب الثاني: العلاقة غير الارتباطية بين الأمن والتنمية.	42
خلاصة	44
الفصل الثاني العلاقات الأورو متوسطية بين الأطر المؤسساتية والتعاون	
تمهيد :	46
المبحث الأول: العلاقات الأورو–متوسطية كإطار مؤسساتي	47
المطلب الأول: مسار برشلونة	48

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية .	51
المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية الجديدة	55
المبحث الثاني: مجالات التعاون الأورو–متوسطية	60
المطلب الأول: التعاون السياسي–الأمني	61
المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي–التنموي	64
المطلب الثالث: التعاون الاجتماعي–الثقافي	68
خلاصة الفصل	72
الفصل الثالث الأمن والتنمية في العلاقات الأورو متوسيطة	
تمهيد	74
المبحث الأول: الأمن في العلاقات الأورو–متوسطية	75
المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية.	76
المطلب الثاني: أمن الطاقة	78
المبحث الثاني: التنمية في العلاقات الأورو–متوسطية	82
المطلب الأول: التنمية السياسية	83
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية	76
خلاصة الفصل	90
خاتمة	92
قائمة المصادر والمراجع	96